مقالات

الاحتجاجات التشرينية في العراق

احتضارُ القديم واستعصاءُ الجديد

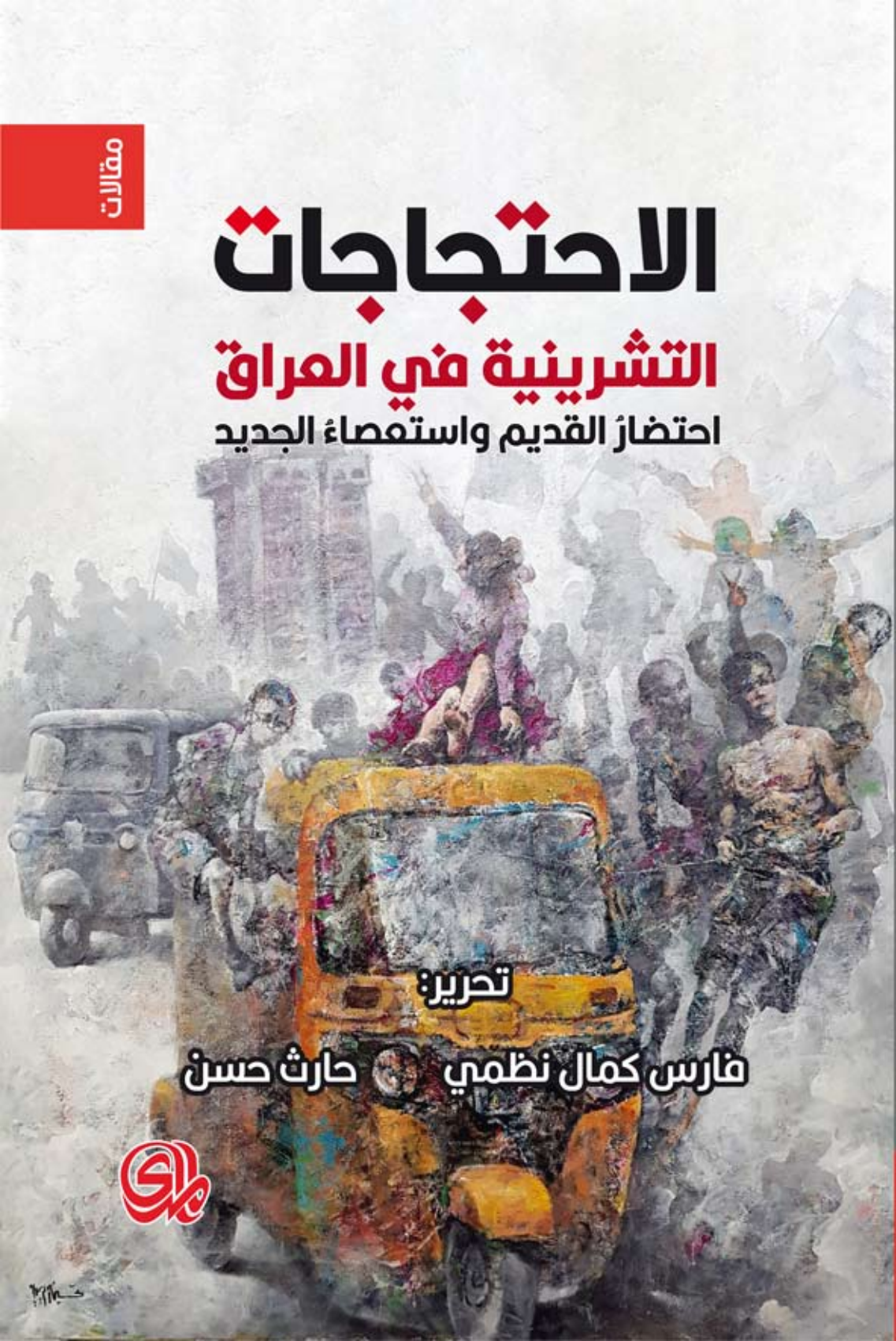

تحرير:

فارس كمال نظمي

حارث حسن

الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضارُ القديم واستعصاءُ الجديد

الاحتجاجات التشرينية في العراق

احتضارُ القديم واستعصاءُ الجديد

سلسلة شعبية تعيد إصدارها

مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

الكتاب للجميع

رئيس مجلس الإدارة والتحرير

فخري كريم

الهيئة الاستشارية

المنجي بو سنينة

تركي الحمد

جابر عصفور

خالد محمد أحمد

خلدون النقيب

سيد ياسين

طلال سلمان

علي الشوك

فؤاد بلاط

محمد برادة

بغداد: حي أبو نؤاس – محلة 102 – شارع 13 – بناية 141

Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141

www.almada-group.com email: info@almada-group.com

+ 964 (0) 770 2799 999

+ 964 (0) 770 8080 800

+ 964 (0) 790 1919 290

بيروت: الحمرا– شارع ليون– بناية منصور– الطابق الأول

dar@almada-group.com + 961 706 15017

+ 961 175 2616

+ 961 175 2617

دمشق: شارع كرجية حداد– متفرع من شارع 29 أيار

al-madahouse@net.sy + 963 11 232 2276

+ 963 11 232 2275

+ 963 11 232 2289

ص.ب: 8272

الاحتجاجات التشرينية في العراق

احتضارُ القديم واستعصاءُ الجديد

تحرير:

فارس كمال نظمي حارث حسن

2020

المحتويات

توطئة 7

من صراع المكونات إلى صراع الطبقات
مقاربة في الاقتصاد السياسي
مظهر محمد صالح 11

الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق
مقاربة سياسية
حارث حسن 21

فقراء الشيعة وإعادة بناء الوطنية العراقية
مقاربة في سيكولوجيا ثورة تشرين
فارس كمال نظمي 35

الرموز الحسينية الشيعية ووظائفها الوطنية في الاحتجاجات العراقية
مقاربة ثقافية
عقيل عباس 47

الاحتجاجات العراقية 2019م
نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة
علي طاهر الحمود 63

ورائي للعراق
#الشفت النهريني
جامعة النهرين

توطئة

فـي الأول من تشـرين الأول/ اكتوبر 2019 اندلـع حراكٌ احتجاجي فريد من نوعه في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، ليعود ويتجدد في 25 تشرين الأول والأسابيع التي أعقبته، بما جعله الحراك الأكثر شمولاً وعمقـاً وقـدرة على المطاولة وتنويع الأسـاليب من بيـن كل الحركات الاجتماعية التي شهدها العراق خلال قرن من الزمن.

فقـد امتـلأ الفضاء العـام في بغـداد ومحافظـات الفرات الأوسـط والجنـوب بمئات الآلاف من المواطنين المحتجين الباحثين عن عصر سياسـي جديد لاسـتعادة الهويـة الوطنية وتحقيق العدالـة الاجتماعية، يكـون بديلاً عـن الحقبة المأسـاوية التي أعقبت 2003. وقـد جوبه هذا المد الاحتجاجي الباحث عن التغيير السياسـي الشـامل بقمع الأجهزة الأمنيـة الرسـمية وغيـر الرسـمية، وتجسّـدَ ذلـك في عمليـات القنص والخطـف والاغتيال والترويع والشـيطنة ضد المتظاهرين والناشـطين والإعلاميـن فـي محاولـة لإخماد الزخـم الاحتجاجـي أو التقليل من الوعـي الشـعبي المعـارض الذي بـات يشـكّل العلامة الفارقـة لفئات أساسية من الجمهور العراقي.

وقد ارتبط بزوغ هذه الظاهرة الاحتجاجية الجديدة بشـكل أساسـي بفئة الشباب ممن لم يعاصروا أي ايديولوجيات سابقة، سوى معايشتهم التفصيليـة لعصـر الفسـاد السياسـي وتفـكك الهويـة الوطنيـة وتعاظم

معـدلات الحرمـان والقهـر الاجتماعـي وأسـلمة السياسـة والمجتمع وتعدد مراكز السلطة ما دون الدولة بعد 2003.

وقد شكّل هذه الأنموذج الشبابي المستميت في طاقته الاحتجاجية صدمة أخلاقية حرّكت فئات اجتماعية أخرى للانخراط في المشـاركة السياسـية، كمـا حقق هـزة عميقة فـي أركان النظـام السياسـي الذي ما يـزال متخبطـاً بيـن إنـكار الفعـل السياسـي والاجتماعي العميـق لهذه الاحتجاجـات، وبيـن محاولـة تخوينهـا عبر وسـائل التهويـل وافتعال قصص «المؤامرات».

أمـا علـى مسـتوى التأليـف والبحـث الأكاديمـي، فيعـدّ الحـراك الاحتجاجـي التشـريني تحديـاً فكرياً يسـتدعي جهوداً تنظيريـة وبحثية مبتكرة وتجديدية لمحاولة مقاربته والإحاطة بعوامل انبثاقه ومسـاراته، واستشـراف مآلاتـه ونتائجه. وبسـبب الغنى المفاهيمي لهـذا الحراك، وتشـعب دلالاتـه وتعدديـة ارتباطاتـه بالبنـى السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة والنفسـية، نجـد أن الباحثين صـاروا يتوزعـون بين رؤى متباينة في عدّه حركة اجتماعية أم انتفاضة شعبية أم ثورة جذرية.

يسـعى الكتـاب الحالـي إلـى تقديـم خمـس مقاربـات متعـددة الاختصاصـات لهذه الحدث السياسـي الشاسـع والمفصلي في تاريخ العـراق وتطـوره السياسـي. فالباحثون المشـاركون فيه هـم أكاديميون عراقيـون بارزون فـي حقولهـم، يتوزعون بيـن اختصاصـات أكاديمية متنوعـة، بضمنها الاقتصـاد السياسـي، والعلوم السياسـية، والاجتماع السياسـي، وعلم النفس السياسي، والدراسـات الثقافية. وقد سعى كلٌّ منهم طبقاً لمنظومته المفاهيمية، إلى مقاربة الحراك التشريني بما يجعله قابلاً للتفكيك والاسـتيعاب والفهم والتفسـير، لدى القاريء المختص والعادي على حد سواء.

إنهـا محاولة رائدة لتقديم أول إصدار علمي جماعي عراقي يسـعى إلى تسـليط شـعاع فكـري متعدد المسـتويات لكشـف الأبعـاد البنيوية العميقـة المتعـددة لهـذا الحراك المجتمعـي المفعم بالآمـال والمكتظ بـالآلام معـاً، في لحظـة عراقية لعلهـا الأهم والأكثر حسـماً في تحديد المسارات القادمة لبلاد ما بين النهرين.

شجرة الاحتجاج
ونحن لم نحلُمْ بأكثر من حياة كالحياةِ، وأن نموت على طريقتنا:
عِراقٌ.. عراقٌ .. ليس سوى العراقْ
للإعلام والثقافة والفنون

من صراع المكونات إلى صراع الطبقات

مقاربة في الاقتصاد السياسي

مظهر محمد صالح[1]

لقد غلّف النظام السياسي العراقي نفسه وانغلق في مخارجه الانتاجية والاجتماعية، مرسياً بنية مادية تاريخية مختلفة سواء في النظرة الى قاعدة الإنتاج (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج) أو في مكونات بنيته الفوقية من مؤسسات الدولة وغيرها.

كما توارث النظام السياسي-الاقتصادي للعراق منذ سقوط النظام الفردي بؤراً مكوناتية شديدة النفعية، ترى في منهجيتها بأن تحقيق مصلحتها الذاتية والزبائنية من ثروة الشعب هي مصلحة عاطفية مستدامة للمكون المذهبي أو العرقي الذي يتطلع اليه الشعب عاطفياً ومصيرياً؛ في حين أمست أكثرية الجموع المذهبية أو المكوناتية التي ما زالت تنمو خارج مؤسسات التأثير السياسي والاقتصادي، بعيدة عن تحصيل الثروة العادل وتقاسم مصالح الدولة الريعية وصنع الإرادة

1- **مظهر محمد صالح**: أكاديمي وكاتب عراقي، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويلز- ابرسويث. مستشار السياسات المالية في مجلس وزراء العراق حالياً، ونائب محافظ البنك المركزي العراقي سابقاً. mudher.kasim@yahoo.com

السياسية فيها إلا في وقت الانتخابات، بل غدت مجرد بهائم بشرية هامشية ملحقة في مرتكز المكون المحتكر للثراء.

«الدولة-المكونات» بديلاً رثاً عن «الدولة-الأمة»

لقد تعاظم نمو الهوامش الفقيرة والعاطلة عن العمل التي يغلب على عيشها وحياتها اليومية فراغُ الحياة و«**الاغتراب الداخلي**»، وقذفت بها الهرمية الاقتصادية السياسية لتكون خارج مفهوم المواطنة والعيش الكريم، بل انسلخت تلك القوى البشرية الملتصقة بالمكونات والإثنيات بمرور الوقت وتحولت الى خربة إنسانية راكدة تسكن وتستقر خارج المجال النفعي المركزي المغلق للجماعات المكوناتية الريعية (بعد تحصيل مقاعدها الديمقراطية بإرادة المكونات المغلوبة)، لتتحول تلك الجماعات إلى قوى تتكالب على انتزاع الريع النفطي بنزعة الثراء.

إنها قوى مهيمنة متناثرة بين مكوناتها الفقيرة وتستمد القوة منهم في إدارة إشكالية تحصيل الثروة النفطية من الدولة-وهي المالك الاكبر- بعد أن كونت علاقات سوق زبائنية همها الاستحواذ الفائق على فرص الدولة الاقتصادية. وهي تشكيل مهم في هرمية النظام تمسك بالوقت نفسه بأدوات تشغيل منظومة سياسية تمتلك القدرة على استدامة امتصاص الفائض الاقتصادي للدولة الثرية لقاء خلو البلاد من التنمية.

هكذا، شقت الرأسمالية الجديدة وليدة مكوناتها الاجتماعية العرقية والمذهبية طريقها نحو معاقل الاغتراب، رافقتها هجرة بشرية منتجة نادرة في الغالب لتصبح السياسة والاقتصاد يُداران بمحركات خارج أوطانها. لقد وفرت الحياة السياسية المكوناتية الهيمنة على آليات عمل وحركة البناء الفوقي للدولة-الأمة لتجديد بقائها بشكل مستمر، مؤشرة

فـراغ جدول أعمال التنمية وغيـاب التنويع الاقتصادي دون أن تعلم أن وجهـاً جديداً من أوجه الصراع الذي تعيشـه البلاد اليوم هو الآخر آخذ بالصد كقوة عمالية عاطلة عن العمل، وتمثل وجهاً متفجراً محتملاً من أوجه صراع الطبقات التي يواجهها النظام السياسي الراهن.

وهكـذا أنتـج الصـراع الطبقي عقـلاً وطنيـاً جمعياً عفوي المسـار، جسّـد في الوقت نفسـه حالـة ديناميكيـة فريدة لقوى مجتمعية مهمشـة راكدة عابرة للمكونات ومتصدية في الوقت نفسه لقوى الانتفاع الريعي المركزي، لتشـكل منعطف التحول في النظام الاقتصادي والسياسـي. إنها تيارات تاريخية تمتلك القدرة على خلق تحالفات وطنية منسـجمة طبقيـاً بصـورة تلقائية وعابـرة للطوائـف والقوميات تعمـل بالند (ومن خـلال اغترابها الذاتي كقوى عاطلة) في التصدي لتشـظي التقسـيمات المكوناتية السياسـية البالية التي أورثـت البلاد ماكنة إنتاج ظلت عاطلة عن العمل.

في دراسـة اكاديمية نشرتُها قبل سـنوات بعنوان «الرثاثة والاستبداد الشرقي»، تصديتُ فيها الى رثاثة المراكز النفعية المكوناتية التي تمارس الاستحواذ على الفائض الاقتصادي خارج مسار توظيفه لمصلحة قوى العمـل الوطنية السـريعة التكاثر في بلادنا، اذ يضاف سـنوياً الى سـوق العمـل قرابة نصـف مليون عامل شـاب تتقاذفهم أرصفـة العمل وغدر قوى الإرهاب على مدى الأعوام العشرة ونيف الماضية .

لقـد أدت ليبرالية السـوق التي اعتمدها النظـام الاقتصادي المنفتح عالميـاً ويتمتـع بانفـلات عالـي مـن أيـة ضوابـط تجاريـة ذات أهمية، والملتصـق بشـدة بأسـواق المنطقـة إقليميـاً ضمـن ظاهـرة «**الاحيائية الإقليميـة**» Bioregionalism، إلى ولادة ظاهرة تجزيئية خارجية جعلت الأسـواق المحلية تتشظى وطنياً وتبحث عن من يحاكيها ايديولوجياً أو

إثنياً أو مذهبياً لإقامة مصالح اقتصادية وسياسية شديدة الخطر على الأمن الوطني للعراق.

فلم تترك تلك الليبرالية المتحيزة المنغمسة في الاحيائية الإقليمية أية فسحة للكيان الريعي المركزي العراقي لبناء أنموذج تنمية وطني شديد الاستقلالية تتوافق فيه الرؤيتان السياسية والاقتصادية معاً أو تنسجم فيه البنية التحتية لقوى الانتاج وعلاقات الإنتاج الوطنيتين مع البناء السياسي الفوقي الديمقراطي الجديد لتوليد عدالة في توزيع الدخل وقدرة على الاستخدام الأمثل لقوة العمل النامية. فقد حدث العكس إذ جرت حالة من التلازم المباشر والخطير للإحيائية الإقليمية بتكريس هيكلية لبناء عمل الدولة الاقتصادي، وقادت الى تأسيس آليات أرهقت البناء الفوقي للدولة-الأمة، وأدت في الوقت نفسه إلى استنساخ وجود للدولة والاقتصاد في آفاق سياسية موازية ومغتربة خارج البلاد، أي ولادة **الدولة-الأمة الموازية أو المغتربة** Expat Nation-State. فقد تدهور البناء الاقتصادي التحتي بفعل «عوامل ريعية» استهدفت السوق الداخلية وليبراليتها الشديدة كي تتحول بسرعة للعمل نحو الخارج مقوضة دالة الإنتاج الوطنية (العمل ورأس المال)، وسعت نحو تفكيك تلك الدالة الانتاجية الوطنية لتلتحم في الشتات الاقليمي الخارجي، أي الالتصاق بعولمة إقليمية موازية شديدة الخطورة على صيرورة النظام السياسي الموحد نفسه.

وهنا تشكلت حالة اغتراب أخرى تمثلت بولادة دالة إنتاج موازية أو مغتربة Expat Production Function ملتحمة مع الدولة-الأمة الموازية في خارج البلاد. لقد تحقق بذلك فضاء سياسي اقتصادي مغترب أو موازي يعمل بمصالحه وأدواته الخارجية بالضد من تماسك الفضاء السياسي الاقتصادي الوطني الداخلي وتسيّره خارجياً إرادات بعيدة عن فكرة القرار الوطني.

فـي الوقت ذاته، بلورت الطبقـة العاملة العاطلة التي لم تسـتطع أن تعيـش حتى على هامـش الريـع النفطي وفتاتـه، وعيـاً أيديولوجياً حراً شـديد التماسـك الداخلـي وهـو يضـرب بقوة عمـق النسـيج الوطني، وللمـرة الأولى منذ التغيير الشـامل في العام 2003. إنهـا الطبقة العاملة الجديد الشـابة المعطلة العابـرة للمذهبية الدينية أو التعصب القومي أو المناطقية، التي تركت مساطر العمل في سنوات الحرب على الإرهاب الداعشـي للتطوع والقتال لحماية العراق مـن الإرهاب الخارجي على خـلاف بعـض أجزاء مـن الطبقة الوسـطى التي فقـدت ربمـا جانباً من هويتها الوطنية الموحدة وانغمسـت بمعطيات الدولة الريعية، وأمسـت –أي الطبقـة الوسـطى– منقسـمة فـي مشـروعها الوطنـي الموحد كما عهدناهـا في النصف الاول من القرن العشـرين، تلهـو بالمحاصصات والمنهج الطائفي والاثني.

فمثلمـا أصبح المحيط الإقليمي القريـب للعراق أو البعيد منه وعاءً لدالـة الإنتاج العراقية المغتربة يقتصر دورها على إدامة دورة اسـتهلاك خطيـرة المعالـم داخـل الاقتصـاد الوطني، وقوامهـا قوة عمـل مغتربة ورؤوس أموال شـديدة الاغتراب هي الأخرى، نجد أن مثل هذا النمط الاغترابـي الخطير في القاعدة الاقتصادية العراقية (أي علاقات الانتاج وقـوى الانتاج الخارجية) يتلاحم في الارتبـاط ببناء فوقي مغترب آخر قوامه أنماط من الدولة–الأمة الموازية أو المغتربة.

وإن هذا التشـكيل المشـوه من **المادية التاريخية المغتربة** Expat Historical Materialism (كمـا يصفهـا التحليل الماركسـي) أصبح من العوامل السـالبة التي اسـتمرت في تكريس نظام سـوق مشتت فـي إثنيته ومذهبيتـه ونظـام للمحاصصات السياسـية لقـوى نفعية محسـوبة علـى الطبقة المتوسـطة لتوجَّهَ بعوامل مغتربـة من خارج

البلاد واقتصاده وهي تمسك داخلياً بآليات مهمة في تقاسم الريع النفطي وتبحث عن استدامة تحصيله والشراكة به. فالإمساك المحاصصاتي على سبيل المثال بالوظائف العامة غير المنتجة أو إحلال علاقات السوق الهشة التي تدور في فلك الدولة الزبائنية، جميعها عوامل مرتبطة بالعلاقات الريعية، في وقت تناست فيه الطبقة الوسطى الريعية دور أو موارد الأمة الاساسية البشرية أو الإنسانية المتكاثرة كقوة عمل منتجة مُعَطَّلة أو «مُهمَلة» أو حتى التفكير جدياً في مستقبل تنميتها ورفاهيتها.

الأنموذج الريعي-الماركنتالي الجديد

لم تظهر الآصرة الليبرالية-الريعية بين السوق والدولة في العراق وعلى مدى عقد من الزمن الا أنموذجاً فريداً يقوي الاندماج في السوق الاستهلاكية العالمية أو الذوبان بالعولمة الاستهلاكية وعلى وفق شروط التحول السياسي الديمقراطي الذي يتطلب الانتقال من الدولة-الأمة الى الدولة-المكونات أو المحاصصة (كما يصطلح عليه عرفاً في بلادنا اليوم).

إن تعظيم الصرف غير المنتج لعوائد الثروة النفطية، والتقاسم النهم بين المكونات، وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي-استهلاكي، قد أسس لاقتصاد لا يقوى على إنتاج سوى موارد الثروة النفطية ويقوي في الوقت نفسه الاستهلاك الذي تغذيه أسواق العولمة، تؤازره وفرة نسبية من التراكمات المالية الادخارية وهي شبه معطلة محلياً وتتسرب في نهاية المطاف إلى معاقل مالية خارجية، ويدفع بها اللايقين والتردد في اتخاذ القرار الاقتصادي الاستثماري المحلي أو صناعته .وبناءً على ذلك، فقد أصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وفق

تدني فرص العمل المنتجة، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي.

إن الديمقراطية السياسية لا تنفي نظاماً إقتصادياً بديلاً يحل محل الانفلات الليبرالي الاستهلاكي الراهن ويعظم من آصرة الدولة- السوق الانتاجية، وان شرط الضرورة الموضوعية في مثل ذلك التحول يقتضي ما يأتي:

أولاً- إجراء تحول عقائدي في البناء السياسي للعراق من «**الدولة- المكونات**» الى «**الدولة-السوق الاجتماعي**»، وهو مفهوم أقوى من الدولة-الأمة نفسها. فالسوق الوطنية المنتجة والتي تحمى تنافسيتها من قبل الدولة نفسها عبر الرقابة والشراكة، هي الأساس الموضوعي في التكوين والانتماء السياسي لمستقبل التنمية الديمقراطية في العراق.

ثانياً- على الرغم من أن الانموذج الاقتصادي الماركنتالي الجديد (التجاري) يعكس تمثيلا قوياً لرأسمالية الدولة، لكنه يمتلك قوة الشراكة بين الدولة والسوق أو خلق الدولة التعاونية ولاسيما في بلاد مثل العراق تهيمن فيها الدولة على موارد البلاد الطبيعية الرئيسة. فالتيارات الماركنتالية الجديدة، وعلى خلاف المذهب الليبرالي الاستهلاكي، تؤكد على أولوية الجانب الانتاجي في العملية الاقتصادية. فالاقتصاد السليم في نظرهم، يتطلب وجود بنية انتاجية سليمة ترتكز على بنية تشغيل عالية لقوة العمل وبأجور كافية. فالتجارة وفق المذهب الماركنتالي هي ليست إستيرادات جاهزة تتدفق من أسواق العولمة، بل إنها انتاج شراكة يرفد أسواق العولمة بالمنتج الوطني العراقي، مثلما يرفد السوق المحلية بإنتاجه. وإن التجارب الاقتصادية التي خطها الانموذج الاقتصادي الياباني أو الكوري وحتى الصيني قد وضعت على أسس ماركنتالية حديثة أدت الدولة فيه دورها

المشـارك والملازم للانتاج. وبهذا جسدت التجربة الصناعية الآسيوية دور الدولـة الماركنتاليـة الجديـدة وهـي الرأسـمالية الاعظـم إنتاجـاً والاوسع إزدهاراً.

ثالثـاً- إن الاقتصاد العراقـي في ظروفه الريعية المعقـدة الراهنة هو أحـوج مـا يكون الـى دور إقتصـادي للدولة، يسـهل الشـراكة واندماج الدولة مع النشاط الانتاجي الخاص، وعلى وفق إيديولوجية أو منهجية إقتصادية منافية للمنهج الليبرالي الاسـتهلاكي السـائد الذي يسـهم في تفكيك الجغرافية السياسـية والاقتصادية للعراق وهو الانموذج الريعي الليبرالـي ونتائجـه الكارثية التفكيكية الراهنة. فظـروف مابعد الليبرالية الحالية تتطلب عودة متجددة لمفهوم الماركنتالية الاقتصادية والترويج لايديولوجيـا النشـاطات الخالقة للسـوق ذات النمط المنتـج المتمثل بالشـركات المسـاهمة المختلطة التي تعمل على وفق مبادئ الحوكمة الإداريـة الجيـدة، والانتقال الى النظـام الريعي-الماركنتالـي «المنتج» كبديـل للنظـام الريعي-الليبرالي «المسـتهلك» الحالـي، والعمل على تشـييد نظـام سياسـي ديمقراطـي تنمـوي منتـج يبتعـد عـن «الدولـة-المكونات» الراهن ويقترب من مفهوم «الدولة-الأمة» ويتخطاه بإحلال «الدولة-السـوق الاجتماعي» كأسـاس للشـراكة القادمـة بين وظائف الدولة ووظائف السوق في نطاق التكوين الماركنتالي الحديث.

من الاغتراب إلى الحداثة الوطنية

كما أوضحنا فإن الاغترابين الاقتصادي والسياسـي الخارجي أخذا يبثـان عواملهما السـالبة داخل المجتمـع العراقي الذي يتكاثر سـكانياً وبنسـبة هي الاعلى فـي العالم (تبلغ اكثر من 6,20 % سـنوياً). وكذلك يمتلـك هبة ديموغرافية هي الأخرى الأعلى عالمياً، أي نسـبة الشـباب

ولاسيما من جيل الالفية الثالثة Millennials الذي ولد في العصر التكنولوجي الثالث، وهو العصر الرقمي الفائق العولمة، ابتداءً من مواليد الثمانينيات والحرب مع ايران ثم التسعينيات وحرب الكويت والحصار، وبعد العام 2000 وسقوط النظام الدكتاتوري الفردي.

ويشكل هذا الجيل الشبابي الحالي (جيل مطلع الالفية الثالثة) قرابة 40 % – 45 % من سكان البلاد، كما يشكل في الوقت نفسه غالبية القوى العاملة فيها. إنه جيل عاش في نشأته وبالتدرج أوج اشكال ومراحل الصراعات السياسية والحروب الخارجية والحروب المذهبية والإثنية الداخلية. إلا أنه جيل عامل لم تستوعبه عجلات الإنتاج المعطلة وظل يعيش خارج معادلة الريع النفطي وتراكيبها الفوقية والتحتية المغتربة. إنه الجيل العامل الذي تتخطى ميوله الإشكالية الاقتصادية السياسية الراهنة، ويشق لنفسه منهجاً تجديدياً في الاقتصاد السياسي لبلوغ عصر آخر من عصور الاقتصاد السياسي الحديث للعراق. إنه أكثر وطنية في عراقيته، رغم تاثيرات العولمة الرقمية، وأقل اثنيةً أو مذهبيةً في ميوله، ويغلّب مصلحة العراق على المصالح الضيقة التي خلفها المجتمع المحاصصاتي المجزء .

فالعراق المتحول يعيش مرحلة انتقالية في نظاميه الاقتصادي والسياسي. إنها مرحلة التجديد والحداثة الوطنية في تاريخ الاقتصاد السياسي للعراق، تتشكل فيه طبقة عاملة جديدة كبديل عن انتهازية الطبقة الوسطى التي انغمست في جداول أعمال توزيع الريع النفطي، وشيدت أدوارها الاجتماعية والسياسية على محاصصات الأمة وانقساماتها، واستندت على مادية تاريخية مغتربة سالبة تنسجم ايديولوجياً مع مناطق اغترابها المذهبي أو المعتقدي (في معاقل اغترابها الخارجية)، معطلة للحريات وقامعة للتنمية، ريعية الميول في

تكديس الثروة وأساليب نهبها المتسارع، فضلاً عن إشاعة نظام لتوزيع الثروات هو الاشد ضرراً على مستقبل العدالة الاجتماعية للبلاد.

***

أخيراً، تشهد البلاد اليوم منعطفاً في سجل تطورها الاجتماعي والاقتصادي، إذ أنها غادرت بجيلها الجديد مفترق تاريخها الاقتصادي الذي تعطلت فيه آليات سالبة لبناء العملية الاجتماعية المزدهرة. تلك العملية ظل قوامها هياكل من النظام المحاصصاتي الاقتصادي والسياسي، ذلك النظام الشديد العقم في تحريك دواليب الإنتاج واستيعاب دورات العمل الاقتصادي والسعي لاستعادة مجهودات الأمة وثرواتها وتوطينها في النسيج الاجتماعي للعراق.

وختاماً، تشهد الدولة–الأمة المغتربة بولادة الجيل الجديد للالفية الثالثة نهايتَها «الشديدة الخطر»، وهي مازالت ترقد في مستوطناتها الاجنبية، لتنتهي لمصلحة نظام مرتكزه الدولة–الأمة العراقية الناهضة الديمقراطية اللامحصاصاتية؛ ولتنتهي مع اغتراب النظام السياسي أو الموازي ظواهرُ دوالِ الانتاج المغتربة في أقاليمها الخارجية التي تحاكي نظام المحصاصات السياسية ومصالحها الداخلية المدمرة، وايجاد بديلها الديمقراطي الوطني في بناء آخر من النظام الاقتصاد السياسي الحر للحضارة العراقية.

إنه منهج اقتصادي آخر ونظام قوي في عدله الاجتماعي يقوم على السوق الاجتماعي والاستخدام الشامل للعمل وعدالة توزيع الثروات تؤطره الدولة –الأمة الديمقراطية .

الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق

مقاربة سياسية

حارث حسن[1]

في محركات الاحتجاج

لا يمكـن النظـر للحركة الاحتجاجية التشـرينية في العـراق بمعزل عـن النمـط الاحتجاجي العـام الذي شـهدته بلدان أخرى فـي المنطقة والعالم في العقد الأخير، والذي يتسم بغياب القيادة المركزية العمودية وبالطابع الافقي-اللامركزي للنشاط الاحتجاجي، وبالحضور الطاغي للشـباب، وبالتنوع الداخلي، وبالتوجـس من الظاهرة الحزبية، وبغياب الأيديولوجيـة السياسـية الناظمة لخطـاب الفئات المحتجة. وتشـترك الحركـة التشـرينية مع العديد مـن الحركات الاحتجاجية التي شـهدتها بلـدان أخرى فـي العقد الأخيـر من حيث كونهـا تقوم بتحديـد هويتها علـى أسـاس الرفـض للاوليغاركية/ النخبـة الحاكمـة التي تتحـدد الـ

1 **حارث حسن**: باحث أقدم في مركز كارنيغي- الشرق الأوسط، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، وزميل سابق في جامعات هارفرد، برانداىز ووسط اوربا. harith.hasan@carnegie-mec.org

«**نحن**» الاحتجاجية بالضد منها، وهذه الـ «**نحن**» تطرح نفسها بوصفها «**الشعب**»، أو التعبير عن الإرادة الخيرة للأغلبية التي تم حرمانها عبر الفعل الاستيثاري الاقصائي للاوليغاركية الحاكمة. وبحسب عالم السياسية البلغاري «ايفان كراستيف»، فإن الحركات الاحتجاجية اليوم هي فعل يبحث عن المعنى، وممارسة لا تحكمها نظرية، و«رفض للسياسة التي لم تعد تنتج ممكنات».[1]

تُجمِعُ الكثير من النظريات المتعلقة بالحركات الاحتجاجية على أن الاحتجاجات ترتبط بعوامل مثل الإنهاك البنيوي structural strain الناجم عن عجز البنية الاجتماعية-السياسية القائمة على التعاطي مع التحولات المجتمعية السريعة، وتوفر فرص وأدوات للتعبئة المضادة للوضع القائم.[2] وتزداد احتمالية الفعل الاحتجاجي مع اتساع الفجوة بين مستوى التوقعات بحياة أفضل لدى جزء كبير من السكان وعجز النظام القائم عن تلبية تلك التوقعات (وبالسرعة التي تحول دون تراكم الإحباط المجتمعي).[3] وفي الحالة العراقية، تمثلت إحدى أهم

1- Krastev, Ivan. «Protest against Politics.» In **Democracy Disrupted**: **The Politics of Global Protest**, 7-32. PHILADELPHIA: University of Pennsylvania Press, 2014.

2- Barnes, Donna A. «Sociological Perspectives on Protest Movement Emergence and Development.» In **Farmers in Rebellion: The Rise and Fall of the Southern Farmers Alliance and People's Party in Texas, 7-20. University of Texas Press**, 1984.

3- على المستوى السايكولوجي، طرح مفهوم «الحرمان النسبي relative deprivation» كأداة تحليلية لنشوء النزعات الاحتجاجية وهناك من عدّه شرطاً أساسياً لها. ويحدث الحرمان النسبي بفعل التعارض بين توقعات الفرد (نوعية الحياة التي يعتقد أن من حقه أن يعيشها) وبين إدراك الفرد لقدرات النظام القائم على تلبية هذه التوقعات.
Forys, Grzegor, and Kryzysztof, Gorlach . «Defending Interests: Polish Farmers' Protests under Postcommunism.» **In Movements in Times of**

التحولات المجتمعية بالنمو السكاني السريع والزيادة الكبيرة في نسبة الشباب بين السكان، في ظل اخفاق المنظومات السياسية والاقتصادية في استيعابها وما أدى اليه ذلك من تصاعد سريع في نسبة البطالة والبطالة المقنعة،[1] خصوصاً بسبب الفساد المستشري في بنية النظام السياسي واستباحة الموارد من النخب السياسية-الزبائنية والتراجع المضطرد في العائدات منذ العام 2013 (مع هبوط أسعار النفط).

وفي مثل هذه الظروف، يؤدي انغلاق الأفق السياسي، وتراجع قدرة المؤسسات السياسية القائمة على تمثل واستيعاب المطالب والشكاوى الاجتماعية، الى انتقال الفعل السياسي الى الشارع، حيث يصبح احتلال الفضاء العام بذاته محاولة لخلق ممكنات بديلة ولإنتاج ضغط يفرض على مؤسسات السلطة والقوى المهيمنة عليها التصرف بطريقة مغايرة. وانغلاق الأفق هذا يرتبط بعملية اضعاف وتفكيك الدور التنموي للدولة، وبشكل خاص عجزها عن تحقيق التوازن السياسي-الاجتماعي عبر إدارة منفتحة للسياسات التمثيلية representative politics وإدارة عادلة للسياسات التوزيعية distributive politics، وبدلاً من ذلك، ارتهانها لقوى شللية -زبائنية - ميليشياوية تعتاش على الدولة

Democratic Transition, edited by KLANDERMANS BERT and VAN STRALEN CORNELIS, 316-40. Philadelphia; Rome; Tokyo: Temple University Press, 2015. doi:10.2307/j.ctvrf893j.18.

1 - ناقشتُ هذه الإشكالية بتفصيل أكبر في الدراسة التالية:

Hasan, Harith. «Beyond Security: Stabilization, Governance, and Socioeconomic Challenges in Iraq,» **Atlantic Council**, July 2018, https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2018/07/Beyond_Security_Stabilization_Governance_and_Economic_Challenges.pdf.

بعلاقـة طفيلية وافتراسـية، ممتصة جزءا كبيراً مـن مواردها ومعطلة قدرتها على الإدارة العقلانية المستجيبة للحاجات المجتمعية. إننا هنـا أمام نمط مـن الاحتجاجات الـذي لا يقاوم الدولـة بل يطالب بتحـول في البارادايم المنظـم لعلاقتها بالمجتمع، بحيث تكف عن أن تكـون دولـة «أحـزاب» لتصبح دولـة «مواطنين». من هنا يتسـم خطـاب المحتجين بالموقـف الرافض للأحـزاب، وتتجه مطالبهم – على تشـعبها وغياب الوحدة فيها– الـى الاتفاق على إضعاف أو التخلص من سلطة الأحزاب.

انغلاق الأفق السياسي

وقـد كانت إشـارات «انغـلاق الأفق» فـي العراق قد تجسـدت في انتخابات العام 2018 وما تلاها من تسويات، فتلك الانتخابات ترافقت مـع لحظتيـن سياسـيتين–اجتماعيتين مهمتيـن: الأولى، هزيمـة تنظيم «داعـش» التـي بعثـت شـعوراً عاماً بالثقـة مشـفوعاً بـازدراء للمنظومة السياسية التي تسببت بسقوط ثلث مساحة العراق تحت هيمنة التنظيم، وثانياً، سلسـلة الاحتجاجات التي سـبقت وتلـت الانتخابات، وبلغت ذروتهـا في البصرة، والتي جعلت من «الشـارع» فاعلاً جديداً، ودفعت بعض القوى الى تبني خطاب «الإصلاح» و«التغيير» لإعادة بناء شرعيتها الاجتماعية–السياسـية. لكـن البيئـة الانتخابيـة، بشـروطها السياسـية والأمنية والتقنية، فشلت بإقناع أعداد كبيرة من الناخبين بإمكانية التغيير من خلال الممارسـة الانتخابية، فشـهدت الانتخابات مقاطعة واسـعة حيث لم تتجاوز نسـبة المشاركة بحسـب الأرقام الرسمية ٪44، بشكل عكـس المزيـد من التراجع في شـرعية العملية السياسـية وقدرتها على كسـب القبـول المجتمعـي، وهو موقـف زكّته الطعـون الكبيـرة بنزاهة

الانتخابات، ولاحقاً، التسويات السياسية «المحاصصاتية» بين القوى التي تمثلت في البرلمان.

بدلاً من «التغيير»، أعادت تلك التسويات إنتاج هيمنة الجزء الأكبر من النخبة السياسية مع تحسن الحظوظ النسبية لفاعلين جدد كبعض الأجنحة السياسية للفصائل الشيعية المسلحة وبعض القوى السنية الصاعدة دون أن يعكس ذلك تحولاً نوعياً في القدرة التمثيلية لدى الطبقة السياسية. على العكس، هذا «التحسن» جسّد استمكان الطابع الزبائني والميليشياوي في تشكيل علاقات السلطة، مكرساً عجز الانتخابات عن أن تكون أداةً للتغيير السياسي، بل وتحولها الى ممارسة دورية إجرائية لتمثل العلاقات السلطوية المشكلة عبر امتلاك أدوات العنف وقدرة الوصول الى الريع. وقد جاءت التسوية السياسية «المتحايلة دستورياً» في تسمية عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء، وفق صفقة توافقية يتم بموجبها تحاصص الوزارات والمؤسسات وجزءاً مهماً من الموارد بين القوى السياسية لتؤكد عجز الفاعلين في داخل النظام عن تغيير مساره، وغلبة الطابع التصافقي transactional في رسم سلوك الطبقة السياسية دون الالتفات لأزمة الشرعية التي كان النظام قد دخلها وما تتطلبه تلك الأزمة من معالجات استثنائية.

ينظر علماء السياسة المحافظون، مثل «آريند ليبهارت»، المنظّر الأبرز للنظام التوافقي Consociational، الى ما يسميه باتفاق كارتل النخب الممثلة للجماعات الإثنية والطائفية بوصفه ضمانة لاستقرار النظام، باعتبار أن الصفقة النخبوية elite pact التي تفرزها مساومات هذا الكارتل ستسمح باستمرارية يحقق فيها كل طرف ما يكفي من

المكاسب التي تجعله ملتزماً بقواعد النظام.[1] لكن هنالك عنصرين، على الأقل، في الحالة العراقية يجعلان هذه الاستمرارية المنشودة منتجةً لأزمات جديدة يمكنها أن تتطور الى مسائلة راديكالية لشرعية النظام (كما حصل في احتجاجات تشرين 2019): الأول هو الإشكالية التمثيلية الناتجة عن التعريف الاختزالي لـ «النخب» بوصفها إثنية وطائفية بالدرجة الأساس، والثاني يتعلق بالبنية الريعية للنظام.

فيما يخص العنصر الأول، فان الإصرار على عُرف المحاصصة الاثنية والطائفية، والذي تفرع منه عُرف المحاصصة الحزبية، أسهم في مأسسة وتطبيع الاختلافات الهوياتية لتصبح اختلافات وتصنيفات سياسية، لكنه عجز عن التعامل مع الانقسامات الأفقية الصاعدة على أسس اجتماعية–اقتصادية بالدرجة الأساس، بحيث تكرست الفجوة بين لغة وآليات النظام وبين الديناميات المجتمعية، معطلة قدرة النظام على الاستجابة الكفوءة للتحديات التي تفرضها تلك الديناميات. وبقدر ما كانت الاحتجاجات التشرينية محصورة في مناطق الغالبيات الشيعية، فانها عبرت عن تمرد على الاختزالية الطائفية، وعن التوق لفضاء هوياتي مغاير بقيم مختلفة عن الذات الجمعية لا تتمحور حول «الهوية الطائفية». فشرعية تمثيل «المكونات» يحكمها منطق مغاير لمطالب واستقطابات لا تنبعث من الانتماء الهوياتي، الاثني أو الطائفي، التي تتطلب تمثيلاً من نوع مختلف لم يكن النظام قادراً على توفيره أو استيعابه الا بحدود الخطاب والممارسات الشعبوية لبعض

1 – Lijphart, Arend. «Consociational democracy.» In **Consociational Democracy: Political Accommodation in Segmented Societies**, edited by McRae Kenneth D., 70-89. McGill-Queen's University Press, 1974. www.jstor.org/stable/j.ctt1w1vkwd.7.

قـواه، كالتيـار الصـدري (مع الإقـرار بخصوصية التيار مـن حيث كونه القوة السياسـية الوحيدة في الجزء العربي من العراق التي تمتلك قاعدة شـعبية فعليـة، الأمر الذي ينتج حالـة الافتراق المسـتمرة بينه وبين بقية النخب السياسية الزبائنية).

وهنـا تحديـداً يكون أثر العنصـر الثاني مهماً. فبينمـا تفترض نظرية كارتـل النخب وجود شـرعية ابتدائيـة صنعتها تلك النخب لنفسـها من داخـل «مكوناتهـا» الاثنيـة والطائفية، وأن هذه الشـرعية يتـم تجديدها عبـر العمليـة الانتخابية، فإن البنية الريعية قلبـت المعادلة الى حد كبير، فصـار الاسـتحواذ على الريع هو المدخل لبناء الشـرعية السياسـية عبر تحول الزبائنية الى أداة أساسـية في كسـب الجمهور/ الأتباع. وقد كان لاسـتمكان النمط الميلشـياوي في ظل مرحلة المواجهة مع «داعش»، ومـا وفره ذلك من صعود لقوى جديدة تسـتخدم جهاز العنف كمصدر لانتـزاع الريـع، دوراً اضافيـاً في تجذيـر الطابـع الــ «**نيو-باترومونـي**» لعلاقات السـلطة،[1] وتغييب الفاصل بين «الرسمي» و«غير الرسمي»، وبين «القانوني» و«العرفي»، وبين «الدولتي» و«غير الدولتي»، وبشكل

1- «**الباترومونية**» وفق «ماكس فيبر» هو شكل من أشكال السلطة التي تكون فيها الدولة حيزاً للسلطة الشخصية لقائد أو عدد قليل من القادة، بحيث لا يكون هنالك تمايز واضح بين «المؤسسة» و «الشخص»، وتقوم علاقة السلطة الباترومونية مع اتباعها على تبادلات/ علاقات شخصانية قد تأخذ شكل الهبة المادية أو منح المنزلة أو الولاء الشخصي. أما الـ «نيو-باترومونية» فهو مفهوم تطور – منذ سبعينيات القرن العشرين- للإشارة بشكل خاص إلى أنظمة السلطة في افريقيا وبعض بلدان العالم الثالث الأخرى حيث توجد مؤسسات «حديثة» للسلطة لكنها مخترقة من -أو متكيفة مع – استمرارية العلاقات الباترومونية:

Pitcher, Anne, Mary H. Moran, and Michael Johnston. «Rethinking Patrimonialism and Neopatrimonialism in Africa.» **African Studies Review 52**, no. 1 (2009): 125-56. www.jstor.org/stable/27667425.

عـزّز من خضوع الدولة لمصالـح وإرادة وصفقات القوى الحزبية. لقد كانـت بـذور ذلك قائمـة في إدارة تشـكيل النظـام بعـد 2003 ومحاولة قـوى المعارضـة السـابقة تحويله الى صفقـة منتصرين، وتطويـع آلياته الدستورية والمؤسساتية لتمكين نفسها وتوطيد تغلغلها في المؤسسات عبـر سـلوك عصبـوي، مشـوب بنزعـة تآمرية، لضمـان سـيطرتها على «الحكـم» بالمعنـى الخلدوني (العصبيـة الغالبة) وليس وفـق المفهوم الحقوقي للدولة الحديثة، ذلك الذي أوحت به نصوص الدستور.

إحـدى المشـاكل الأساسـية للبنية الريعيـة في العراق هـي ارتهانها لتصديـر النفـط وتقلبات أسـعاره، ويمكـن النظر لعـام 2013 هنا بكونه علامـة فارقـة أخرى من حيث أنه شـهد بداية التراجع الكبير في أسـعار النفط. وبالرغم من الانتعاش النسـبي للأسـعار لاحقاً ومع زيادة حجم الصادرات، فإن الضغوطات على الميزانية الحكومية التي تعتمد بنسـبة 95 % علـى عائدات تصديـر النفط أخذت تتصاعد فـي مقابل مزيد من العجـز عن التعامل مع تلك الضغوطات أو تصحيح السياسـات المالية والتوظيفيـة التي أصبحت مرتهنـة كثيراً لشـروط المحاصصة الحزبية. وكانـت نتيجـة ذلك اتسـاع الرقعـة المجتمعيـة المتضررة مـن الوضع القائـم، في بلد تبلغ فيه الشـريحة الديموغرافية التي يقل عمرها عن 24 عاماً نسـبة 60 %، وحيث يدخل سـوق العمل سـنوياً ما يقارب الـ 500 ألف باحث جديد عن العمل.

وبالطبع، بـرزت هنا الفجوة بين المتمتعين بالوظيفة الحكومية التي توفر دخلاً مسـتقراً جيداً وضمانـات تقاعدية، بدون ضغوط عمل كبيرة فـي قطاع عام مترهـل وغير كفوء، وبين أولئـك العاطلين عن العمل أو المشتغلين بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي الذي يتسم بعدم الاستقرار ومحدوديـة الأجر وغياب الضمانات، لينشـأ اسـتقطاب جديد صارت

فيـه المواقـف من الوضـع القائم لدى الشـرائح المتضـررة تنطلق بقدر كبير من اعتبـارات اجتماعية–اقتصادية، لكنها تتحول بفعل الديناميات الذاتيـة للعمل الاحتجاجي الى موقف عام من النظام السياسـي القائم. وهنـا مجدداً تظهر المواجهة بين المحتجيـن من جهة، والقوى الحزبية وشـبكات المصالـح المرتبطـة بهـا من جهة أخـرى، من حيـث تحول التوظيف العمومي الى أحد أركان السياسات الزبائنية.

إن ذلك يحيلنا الى معادلة أساسـية في فهم الحركات الاحتجاجية، فكلما عجزت المؤسسـات القائمة والسياسات التوزيعية المعتمدة عن الاستجابة للتحولات الاجتماعية، كلما صار من الممكن انفتاح قنوات بديلة لتنفيس الاختناق والبحث عن سبل «تصحيحية»، والاحتجاجات هـي من بين هـذه القنوات. وهنا، فـإن عوامل مثل توفر فـرص للتنظيم والتنسـيق بيـن الأفـراد السـاخطين عبـر وسـائل التواصـل الاجتماعي والتحايـل علـى الأدوات الرقابيـة والعقابية للسـلطة، ووجـود قدر من الحرية السياسية، تؤدي دوراً في تسهيل ظهور الحركة الاحتجاجية.

الاحتجاجات ومراكز السلطة

تواجه الاحتجاجات التشـرينية نظاماً متعـدد الأقطاب، بل هو نظام لإدارة العلاقـات بين الاقطاعيات السياسـية ومراكز السـلطة المتعددة، الأمـر الـذي يُصَّعب «اسـقاطه»، لأنه ليـس متموضعاً في مـكان محدد (المنطقـة الخضراء هنـا هي رمز للاوليغاركية الصاعـدة أكثر من كونها مركـزاً محددا للسـلطة)، ولا متجسـد بحـزب واحد أو عائلـة واحدة. صحيـح إن غياب قطب سـلطة مهيمن هو أحد عناصر هشاشـة النظام، لكنه أيضاً عنصر قوة له لأنه يعني غياب الموضعية المكانية–المشخصنة للسـلطة فيه. إن معظـم مراكز القـوى تمتلك ميليشـيات وأجهزة عنف

تسـمح لها بممارسـة الاكراه والقمع بمعزل عن المؤسسـات الرسمية، وبمـا يجعـل «الحرب الأهليـة» خط دفاع آخـر عن وجودهـا إنْ تنامى مستوى التهديد للنظام.

أمـام هذا الحـال، فإن إحدى سـمات الحركـة الاحتجاجيـة هو أنها تنتـج ضغطاً قد يسـهم في تقويض التوازن في العلاقـة بين مراكز القوى، عبـر إجبار القوى التي تمتلك مشـروعية مجتمعية مسـتقلة عن النظام أو تحمل مشـروعاً تلتقي بعـض خطوطه مع مطالب الحركـة الاحتجاجية، علـى التماهـي بصراحـة ووضوح أكبـر مع مطالـب التغييـر حفاظاً على رأسـمالها الاجتماعـي. ينطبق ذلـك على كل مـن المرجعيـة الدينية في النجـف والتيـار الصدري، وكلاهما مـن بين مراكز القوى الرئيسـية التي أسـهم تبنيها لبعض مطالب الحركة الاحتجاجية في تعميق أزمة الشرعية داخل النظام وتصعيد الضغط على مراكز القوى الأخرى. إن هذا الوضع يدفـع القوى المقاومة للتغييـر الى تبني أحد خيارين: إمّـا القبول بانفتاح النظـام على قـوى مجتمعية جديدة وإجـراء تغييرات أساسـية في طريقة عملـه، أو الاتجاه الى المقاومة الاكراهيـة للتغيير عبر مزيد من الانغلاق في بنيـة النظام والاقصاء للعناصر «غير الموالـية»، والمواجهة الصريحة مـع القوى المجتمعية الرافضة، وهو ما سـيعني مزيداً مـن التبلور لمركز السـلطة والاعتماد على أجهزة الاكراه والقمـع. حتى الآن، يمكن القول أن تلك القوى ظلت مشوشـة في مواجهة الحراك وتراوحت اسـتجابتها بين الركون الى القمع المفرط وبين الوعد باجراء إصلاحات غير محددة الملامـح، وإنْ كانـت غريزتهـا السياسـية تدفعهـا للرهـان علـى تفكيك الحراك الاحتجاجي عبر أدوات العنف والمناورة المتاحة لديها.

ويمكن تصنيف القوى المقاومة للتغيير الى صنفين، القوى الشيعية الحزبيـة والميليشـياوية التي أنتفعـت من معادلة السـلطة القائمة وترى

أن تغييرها بشكل جذري سيضر بمصالحها، ومن أبرز هذه القوى هي تلك المنضوية في تحالف «البناء» والمقربة من الفاعل الإيراني الذي بات استثماره في المعادلة السياسية القائمة جزءاً من استراتيجية توسيع وإدامة النفوذ الإقليمي لطهران. أما الصنف الثاني فيشمل القوى التي لا ترى في الحركة الاحتجاجية تهديداً مباشراً لها وليس لديها حافز كبير لتمرير اصلاحات أساسية في السياسات التمثيلية والتوزيعية، خصوصاً إنْ كان محتملاً أن تفضي تلك الاصلاحات الى خسارة بعض مصالحها، وهو يشمل القوى الكردية وبعض القوى السنية. إن ذلك يضفي عنصر تعقيد آخر على عملية تحديد المسار المقبل، فمن جهة يمكن للقوى الشيعية أن تستقوي بالمعارضة أو -في الأقل- عدم حماس القوى الكردية والسنية لإجراء تغييرات أساسية كي تقاوم الضغط الذي تواجهه في الشارع المعرف بلغة النظام السياسية بوصفه «شيعياً»، ولكن من جهة أخرى سيصعب على تلك القوى الشيعية الانتقال الى مستوى أعلى من الاستئثار السلطوي في محاولتها مقاومة التغيير بدون الاصطدام بشركائها من القوى الكردية والسنية. ولذلك، تبدو «المحاصصة» الآن خياراً استراتيجياً لأنها تسمح بإبقاء معادلة الفصل بين الفضاءات السياسية-المجتمعية على أساس إثني وطائفي، وتوفير مستوى من توزيع المغانم يسمح لـ «كارتل النخب» بالحفاظ على استمرارية المنظومة السياسية. وهذا قد يساعدنا في أن نفهم لماذا تبدو تلك القوى عاجزة عن التغيير حتى مع إعلاناتها الخطابية عن الرغبة فيه، فهي رهينة نظام يمكن لأي تغيير جذري في توزيع موارده (المادية والمعنوية والعقابية) أن يدفعها الى صراع مكلف ستخسر فيه هذه النخب أكثر مما تربح، وهي لن تذهب الى هذا الصراع الّا عندما تصبح تكلفة الحفاظ على الوضع القائم أعلى من تكلفته.

مـن هنا، يجـب أن نفهم الحركـة الاحتجاجيـة بوصفهـا تعبيراً عن مسـاومة Bargaining متواصلـة بين الشـارع وبين الطبقة السياسـية (أو كارتـل النخب)، يحاول كل طرف فيها أن يقوي موقعه تجاه الآخر وأن يطور تكتيـكات جديدة للتخلص من ضغط الطـرف الآخر. وقد كانت اسـتقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في 29 تشـرين الثاني/ نوفمبر هـي نتيجـة لتنامـي واسـتمرارية ومطاولة ضغط الشـارع، وتعبيـراً عن تزعزع الصفقة بيـن مراكز القوى التي أنتجت حكومته. غير إن الانتقال نحو إصلاحات أساسـية تسـمح بانفتاح النظام وتغيير سياساته التمثيلية والتوزيعية بشكل عميق سيتطلب مطاولة الحركة الاحتجاجية وقدرتها علـى تطوير تكتيكاتها وأدواتها والاسـتمرار بكسـب الدعم المجتمعي الضـروري لديمومتهـا ونجاحها. وهنا تواجه الحركـة الاحتجاجية في العـراق تحديـات مشـابهة لتلك التـي واجهتها حـركات احتجاجية في بلدان اخرى أخرى ضمن الموجة الأخيرة، ومن أبرزها مقاومة الانهاك الثـوري الـذي قد ينتـج عن طول فتـرة الاحتجاج واضطـرار الكثير من المحتجيـن الى مغادرته بسـبب المتطلبات الحياتية أو الشـعور باليأس مـن قـدرة الفعـل الاحتجاجي السـلمي علـى افـراز التغيير المنشـود. ويسـتوجب ذلـك ضمـان اسـتمرار التعاطـف المجتمعـي وتجنـب الانزلاق الى خيارات راديكالية قد تتسبب بتراجع التعاطف مع الحركة الاحتجاجيـة لـدى قطاعات مجتمعيـة عديدة، خصوصاً مـع عدم توفر أي بديـل واضح للبنية السياسـية القائمة ومع ما نعرفـه من نتائج مكلفة للخيارات الراديكالية.

كذلك، فإن نجاح الحركة الاحتجاجية يعتمد على تحديد الأهداف الواضحـة وعـدم التشـتت، وعلـى الاسـتعداد للانتقـال مـن الفعـل الاحتجاجـي فـي الفضـاء العام الـى الفعل السياسـي عبر المؤسسـات

والآليات الدستورية في حالة نجاح الاحتجاجات بفرض إصلاحات أساسية، مثلاً على مستوى النظام الانتخابي. وفي تجارب أخرى (كالحالة المصرية)، كان اخفاق الحركات الاحتجاجية في انتاج قوة سياسية قادرة على خوض الانتخابات والفوز فيها – حتى عندما توفرت الفرصة لانتخابات نزيهة– انعكاساً لصعوبة ترجمة الفعل الاحتجاجي الى مشروع سياسي واضح ومستند على قوة سياسية قادرة على تطبيقه.[1]

بالنهاية، عبّرت حركة تشرين الاحتجاجية عن تحول اجتماعي–ثقافي عميق في العراق، وعن عملية اكتشاف لذات جمعية تتحدى الهيمنة الثقافية للقوى السياسية–الاجتماعية الحاكمة، لتصنع وعياً سياسياً–ثقافياً مختلفاً يمكنه ان يتأطر في فهم جديد للسياسية وللدولة ولعلاقاتها بالمجتمع. بهذا المعنى، فإن الاحتجاجات، وبغض النظر عن مآلاتها السياسية، نجحت بإنتاج «ممكنات جديدة» لمواجهة انغلاق الأفق الذي أنتجته المنظومة السياسية المهيمنة.

1– Beissinger, Mark R. «»Conventional» and «Virtual» Civil Societies in Autocratic Regimes.» Comparative Politics 49, no. 3 (2017): 351-71. www.jstor.org/stable/26330962.

فقراء الشيعة
وإعادة بناء الوطنية العراقية
مقاربة في سيكولوجيا ثورة تشرين

فارس كمال نظمي[1]

تشكل الموجة الاحتجاجية الثورية الجديدة التي انطلقت في العراق في الأول من تشرين الأول 2019، وما تزال مستمرة حتى اليوم، سلوكاً سياسياً فريداً في ديناميات النفسية، إذ تتداخل في بنيته المحركة مجموعة من العوامل المتفاعلة جدلياً دون إطار ايديولوجي ممنهج، بل إطار سيكولوجي ذي مضمون وجودي فرداني اتخذ طابعاً تعبيرياً جمعياً؛ أي إنه حراك جماعي يعبّر عن تنامي الفردانية إذ يبرز الفرد وسط الجموع للتعبير بحدة واستماتة عن رغبته الذاتية باستعادة حقوقه في أن يكون مشاركاً في الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والهيبة الوطنية، بعد أن جرى تهميشه واستبعاده طويلاً.

1- **فارس كمال نظمي**: باحث وكاتب عراقي مختص بموضوعات الاحتجاج والحرمان والعدالة الاجتماعية والهوية الوطنية والفساد السياسي وسيكولوجيا الدين السياسي. دكتوراه علم النفس. بروفيسور يعمل في عدد من الجامعات العراقية، fariskonadhmi@hotmail.com

أنموذج احتجاجي مكمّل لأنموذج البصرة 2018

ما حدث في ذلك اليوم وسط بغداد من تعبئة احتجاجية ساخنة غير متوقعة[1]، عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودون تأطير حزبي أو تنظيمي أو تراتبي، إنما يشير إلى لحظة فارقة ينبثق فيها فعل احتجاجي من نمط جديد في عاصمة البلاد، متأثراً بديناميات مشابهة لتلك التي أطلقت احتجاجات البصرة في تموز 2018.

إن ما يجمع الحركتين (احتجاجات البصرة في صيف 2018 واحتجاجات تشرين 2019) هو أن عمادهما هو الجمهور الشبابي[2] الشيعي – بالمعنى السكاني– المحروم في أغلبيته الساحقة، ممن تكاد أن تقتصر تنشئته السياسية على حقبة ما بعد 2003. فهؤلاء الشباب

1– اندلعت التظاهرات السلمية في بغداد– الرصافة وتحديداً في ساحات التحرير والخلاني والطيران ومناطق الشعب والزعفرانية، إذ بدأت بهتاف مركزي في ساحة التحرير «**الشعب يريد إسقاط النظام**»، وهو هتاف جديد لم يسبق أن نودي به في أي حراك احتجاجي سابق حينما كانت تقتصر الهتافات على «إصلاح النظام» أو «إسقاط الأحزاب»؛ ثم خرجت تظاهرات مشابهة في البصرة وذي قار وميسان وبابل، رافقها حرق لمقرات أحزاب إسلامية، وحرق مبنى محافظتي ذي قار وبابل. وفي الأيام اللاحقة شهدت بعض مناطق الكرخ في بغداد تظاهرات مماثلة، ما جعل الطابع المركزي التقليدي السابق للاحتجاجات يتحول إلى أسلوب جديد منتشر بصيغة بؤر احتجاجية تخفت وتنشط على مدار اليوم في مناطق متعددة من العاصمة.

2– يعدّ العراق واحداً من أكثر المجتمعات شبابية في العالم. فقد بلغ عدد سكان العراق (38,124,128) نسمة حسب الإسقاطات السكانية لسنة 2018م. وبلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 40 %، والذين تقل أعمارهم عن 24 سنة حوالي 60 %، والذين تقل أعمارهم عن 29 سنة حوالي 67 %، فيما نسبة السكان فوق عمر 65 سنة بلغت 3 % فقط. للمزيد يُنظر: الجهاز المركزي للإحصاء (2018). **البيانات الصحفية لشهر أيلول**. متاح في:
http://www.cosit.gov.iq/images/press_release/ar/pdf/press47_2018.pdf

اقترن لديهم الدين السياسي بالفساد والحرمان والفقر والجوع والبطالة والـذل وتفتـت الوطـن دون أي تمثـلات ايديولوجيـة تقليدية تتوسـط هـذه العلاقـة، فـي مقابل انفتاحهـم المعلوماتـي عبر وسـائل التواصل الاجتماعي على تجارب الرفاه والتقدم في بلدان أخرى.

وهـذا يعنـي بالضـرورة أن احتجاجـات تشـرين 2019 – وقبلهـا احتجاجات البصـرة –2018 غير الممنهجتين ايديولوجياً تمثل مغادرة، قـد تكـون مؤقتـة أو دائمية، للنسـق التنظيمـي العام الذي سـارت وفقه الموجة الاحتجاجية السـابقة التي انطلقت في تموز 2015 ثم انحسرت هيمنتهـا الثقافيـة بعد انتخابـات 2018 حين تحـوّلَ تحالفهـا الانتخابي الواعـد آنـذاك (قائمة «سـائرون») بيـن الشـيوعيين والصدريين وقوى مدنية أخرى إلى كتلة برلمانية عاجزة.

فإذا كان أنموذج (موديل) احتجاجات البصرة 2018 قد أمكن مقاربته مـن منظـور «**التداعـي المجتمعـي**» Societal Breakdown (أي الحرمان النسـبي Relative Deprivation)، ومنظور «**البحث عـن الهوية والمعنى**» Search of Identity and Meaning (أي إطـار اجتماعـي وطنـي National Identity)، بتفاعلهمـا مع تدهور الشـرعية السياسـية المُدرَكة Perceived Political Legitimacy وتصاعـد الوعـي الناقـد Critical Consciousness واشـتداد الاغتـراب السياسـي Political Alienation لـدى الجمهـور الشبابي[1]، فإن الحراك التشريني الجديد بات يوفر إمكانية أولية للحديث عن انبثاق أنموذج سيكوسياسي جديد للثورة أكثر تشعباً مما سبقه.

1– سبق أن قمتُ باختبار هذا الأنموذج في الدراسة المعنونة «**العوامل المنبئة بسلمية السلوك الاحتجاجي أو عنفيته: دراسة ميدانية في احتجاجات البصرة 2018**» بالاشتراك مع الباحث مازن حاتم، وقدمت في مؤتمر «**السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية**» الذي أقامته الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي في بغداد، في 22/ 6/ 2019.

وهـذا الأنمـوذج يتطلب تطويـراً وتعميقـاً للأنموذج السـابق، عبر إدماج مفاهيـم إضافيـة، من بينها الخـواء الوجـودي Existential Vacuum (أي دافع البحث عن معنى جديد بدل معنى الحياة المُغّيب)، والغضب الأخلاقي Moral Anger، وفقدان الأمل بالمسـتقبل Hopelessness about the future، والكرامة الشخصية المهانة Insulted Personal Dignity، واللا أنسنة Dehumanization، والبطولة الاجتماعية Social Heroism. وكل ذلك يسـتدعي تحققاً امبريقياً في قادم الأيام، لمقاربته ميدانياً بوسائل القياس النفسي.

غضب المهمشين وقسوة العاجزين

بدأ الفاتح من تشـرين الأول –والأيام السـبعة التـي تلته– بمواجهة داميـة[1] بيـن جمهـور سـلمي غفيـر تحركـه ايديولوجيـا غيـر منهجيـة Unarticulated Ideology هـي مزيـج مـن الكرامـة الوطنيـة المجروحة بسـبب فساد السـلطة وتبعيتها المباشـرة لمراكز القرار الخارجي، ومن الوعي العالي بالحرمان والتهميش والقهر، بعد أن بلغ – أي الجمهور– مرحلة الاغتراب والقطيعة النفسيين مع النظام السياسي، منادياً بإسقاطه كلياً دون شعارات مطلبية فرعية إلا في الحد الأدنى، وبين سلطة متعددة الأقطـاب باتـت تعـي أن احتكارها لوسـائل العنف «غير الشـرعي» هو الخيار الوحيد المتبقي في ذخيرة شرعيتها السياسية.

1 – اتخذت السلطة (بأدواتها الرسمية والموازية) منذ اليوم الأول خياراً قمعياً باستخدام القنابل المسيلة للدموع الموجهة إلى رؤوس المتظاهرين، والرصاص الحي، وانتشار القناصين الملثمين على أسطح البنايات المطلة على ساحات التظاهر. فطبقاً للتقرير النهائي الصادر عن اللجنة الوزارية العليا المكلفة من مجلس الوزراء بالتحقيق في كيفية سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، فقد بلغ عدد القتلى من المتظاهرين (149)، بينهم 70 % كانت إصاباتهم في الرأس والصدر تحديداً، إلى جانب (4207) جريحاً من المتظاهرين، و(1287) جريحاً من القوات الأمنية، حتى تاريخ صدور ذلك التقرير في 22/ 10/ 2019.

وهـذا يقود إلى أن مفهوم «الشـرعية» قـد اتخذ بُعـداً إضافياً جديداً في الفضاء العمومي العراقـي بعد هذه الموجة الاحتجاجية. ففي ضوء تآكل شـرعية هذا النظام السياسـي وعجزه عن الايفاء بالحد الأدنى من متطلبات العدالة الاجتماعية والسـيادة الدولتيـة والعزة الوطنية والأمن المجتمعـي؛ وفـي ضـوء فشـل أي جهة سياسـية فـي اسـتيعاب الزخم السوسيوسياسـي المعارض للشارع العراقي؛ في ضوء كل ذلك بزغت شرعية المهمشـين الذين قدموا صورة راديكالية للسياسة بوصفها فعلاً احتجاجيـاً جمعيـاً يصنعه المقهـورون غير المسيسـين بتنظيم حزبي أو نسق أيديولوجي منهجي.

25 تشرين الأول: الأنموذج الطبقي- الوطنياتي للثورة

شـكّل هـذا اليوم الثوري غير المسـبوق في التاريـخ العراقي المعاصر، الحدَّ الزمني الأكثر وضوحاً وملموسية بين الأفول المدوي لعصر الأسلمة السياسية وبين البزوغ الشاق والواعد لعصر الوطنياتية الجامعة في العراق.

فقد امتلأ الفضاء العمومي مرة أخرى، وبعد أسبوعين فقط من هدوءٍ حـذر أعقـب قمع الانتفاضة في الأول من تشـرين، بمئـات الآلاف من المتظاهرين -غالبيتهم العظمى من الشـباب- فـي بغداد والمحافظات الجنوبية[1]، المطالبين برحيل النظام السياسـي كلياً بكل أحزابه ورموزه

1 – ابتدأ الحراك الجديد في 25 تشرين الأول 2019 في ساحة التحرير ببغداد، بمحاولات مستميتة للمتظاهرين لعبور جسر الجمهورية لعدة مرات نحو المنطقة الخضراء، وكان يجري ردّهم في كل مرة إلى الخلف من قوات مكافحة الشغب، ليتمترس المتظاهرون في منتصف الجسر. وتزامن ذلك مع تظاهرات في المحافظات الجنوبية (كربلاء، والنجف، والمثنى، والديوانية، وميسان، وذي قار، وواسط، والبصرة)، حيث جرى اقتحام مباني حكومية عديدة وحُرقت مقار معظم الأحزاب والجماعات الإسلامية المشاركة في الحكم.

وجماعاتـه المسـلحة المسـتوطنة فـي أحشـاء الدولة، وضمـن الإطار الاحتجاجي غير المؤدلج ذاته.

ثـم تحولـت التظاهرات إلـى اعتصامـات مفتوحـة في مـدن عديدة، وخاصـة في سـاحة التحرير ومحيطهـا ببغداد حيث يرابط الآف الشـباب المحروم عماد الثـورة هناك حتى اليوم[1]، وهم القادمون من أحزمة الفقر والعشـوائيات شـرقي بغداد ذات الأغلبية الشيعية السـكانية. ثم التحقت بهم فئات عديدة من خلفيات دينية ومذهبية وقومية متنوعة، قوامها أجزاء مـن الطبقة الوسـطى ونقابات ومنظمات مدنية وفنانون وأدباء وناشـطون وأطباء وموظفون وطلبة مدارس وجامعات وكسبة وحرفيون ورجال دين من الصف الثاني، فضلاً عن اصطفاف توجهات علمانية ودينية متنوعة إلى جوار بعضها، وبحضور نسائي فاعل وغير مسبوق في عنفوانه وجرأته.

فتحوّل هذا الميدان الاعتصامي السـلمي إلى مجتمع مدني تكافلي يعمـل علـى إدامة وظيفته الاحتجاجية ذاتياً على مدار السـاعة بوسـائل التبرعـات الماليـة وحمـلات التنظيـف الطوعـي والدعـم اللوجسـتي المجتمعي المنقطع النظير، ومطوراً لأسـاليب مبتكرة في النتاج الثقافي والتفاعـل الحـواري والتضامـن الإيثـاري والتعبيـر العاطفـي فـي أدق التفاصيـل، إذ يعيد العراقيون اكتشـاف وجودهـم الاجتماعي الموحّد، علـى أنغام النشـيد الوطني (موطني) الـذي أصبح كلمة السـر القادحة لدموعهم المعبّرة عن كبريائهم الهوياتي الجامع.

إن مـن دأبَ على المتابعة العلمية لتطور النماذج الاحتجاجية في العراق

1- في نهاية تشرين الأول 2019، وفي احصائية باستخدام تقنيات جوجول في شبكة الانترنت، اتضح أن 2,300,000 مليون قد دخلوا وخرجوا من ساحة التحرير في أحد الأيام، وأن 460,000 متظاهر أو معتصم ثابتون في الساحة. مقابلة مع السيد «زاهر ربيع» المختص في هذا النوع من مسوحات الجوجول.

منذ انتفاضة الكهرباء في تموز 2010 وحتى ثورة تشرين 2019، كان يستطيع أن يلمس – بل ويتوقع – الانحسار المستمر في الطابع الإثنوسياسي للصراع واشتداد طابعه الطبقي العابر للتمركز حول المذاهب[1].

إلا أن ما يميز اللحظة السياسية الراهنة، أنها وضعت فقراء الشيعة السكانية تحديداً، ودفعة واحدة، في صدارة الفاعلية السياسية الجمعية للتغيير، محددين لإحداثيات جديدة ستنبثق منها خريطة التطور السياسي القادمة بكل انعكاساتها على عملية بناء الدولة الرسمية في صراعها المصيري مع الجماعات السياسية الزبائنية المستوطنة داخلها وفي تخومها[2].

ويلاحظ أن هؤلاء المتظاهرين وظفوا على نحو واسع رايات «الحسين» إلى جانب العلم العراقي، والهتافات الحسينية (يا حسين

1 – سبق لي توثيق هذه التحولات من الطابع الإسلاموي إلى الطابع الوطنياتي – الطبقي، في عدد من المقالات والمحاضرات، منها:
فارس كمال نظمي (2017). **سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: أفول الإسلمة.. بزوغ الوطنياتية**. بغداد: دار سطور.
فارس كمال نظمي (2018). **الشيعة السكانية وعرقنة الصراع السياسي: مقاربة لديناميات الموجة الاحتجاجية الرابعة**. موقع الحوار المتمدن، العدد 5950، متاح في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=607161&r=0
فارس كمال نظمي (2018). **تحولات الهيمنة الثقافية في العراق بين أفول الأسلمة وبزوغ الوطنياتية** (محاضرة). متاح في:
https://www.youtube.com/watch?v=CHD9ZHGbS1w&t=500s

2 – قد يصعب تبني مصطلح محدد لتوصيف حالة الدولة العراقية في صراعها الوجودي مع القوى المُغيّبة لها. ولعل بالإمكان الاستفادة من عدة مفاهيم متقاربة على نحو تفاعلي أو تكاملي، كالدولة العميقة Deep State واللادولة Non–State والدولة داخل الدولة State within a State والدولة الموازية Parallel State، والسياسة الزبائنية Patronage، وأيضاً مصطلح «الطرف الثالث» الذي بات واسع التداول في الشارع العراقي.

اشـهدْ خانوا بينا) إلى جانب الهتافات الوطنية، كما لو أنهم يسـتعيدون الرمز الحسـيني الثوري من قبضة السـلطة التي ادّعت تمثيله طوال مدة حكمهـا منـذ 2003. فالوعي الطبقي الحاذق لفقراء الشـيعة، بات يعمل بوصفـه المظلوميـة الاجتماعيـة الحاضنة للكبرياء الوطنيـة الباحثة عن وطـن مـن جهـة، والمنعتقـة أيضاً من وهـم التديـن الزائف والأسـلمة السياسية من جهة أخرى.

فالتشـيع هنا يبرز بوصفـه هوية عراقية لا مذهبية، توظف سـردياتها لإنتـاج الغضـب الطبقـي والأخلاقـي حيـال سـلطة الشـيعة السياسـية الفاسدة بدلاً من التمركز العصبوي حول الطائفة كنقيض للوطن.

وهـذا كان يعنـي إعادة موضعة الاقتصاد مـن جديد في قلب التطور السياسي للعراق بشقيه الاجتماعي والنفسي. فالطاقة البشرية المستنزفة في الفقر والحرمان والبطالة والاستبعاد والاستعباد، تنتفض لتعيد إنتاج الوعـي بفكرة الهويـة الوطنية الجامعة، بوصفها قـوة اجتماعية وجمعية خلاصية ضد فساد الطبقة الحاكمة المتخمة.

وفـي الوقـت نفسـه، ونظراً للطابـع الجدلـي الحـاد لديناميات هذا الحراك، يمكن القول بطريقة معكوسة، أن التعبير الحاد للمحتجين عن هويتهم الوطنية الجامعة (نريد وطن) إنما يشكّل أيضاً الحاضنة الساندة لمظلومية الحرمان (نازل آخذ حقي)[1]، إذ تتفاعل الطبقية مع الوطنياتية على نحو ديناميكي – يحركه الوعي الناقد والاغتراب السياسي وتدهور الشـرعية السياسـية المدركـة، وعوامـل الخـواء الوجـودي والغضـب الأخلاقـي وفقـدان الأمل بالمسـتقبل والبطولـة الاجتماعيـة والكرامة الفرديـة المهانـة واللا أنسـنة، المشـار إليها سـابقاً– ليتولـد منها الفعل

1 – «**نريد وطن**» و«**نازل آخذ حقي**» الشعاران الرئيسان الأكثر تداولاً بين المحتجين.

الاحتجاجي الباحث عن إعادة توزيع الثروة بما يعنيه من استعادة لفكرة الوطن الغائب أو المسروق.

فالوضع العراقي المتردي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، أخذ يعيد إنتاج أنموذج «الفاقدين- المالكين» بوصفه الموديل/ الحقيقة الأقوى في تاريخ التحولات السياسية لهذا البلد. فإلى جانب كل السرديات والمخيالات الأخرى التي يزخر بها الفضاء العام، ينهض المهمشون الغاضبون أخلاقياً والمراقبون بدقة لتكدس الثروات في الضفة الأخرى من سكّانِ عشوائيات وعاطلين عن العمل ومستبعدين عن ثمار الريع النفطي وحالمين بمستقبل مغاير، ينهضون – بلا تنظيم مسبق أو ايديولوجيا منهجية- ليعيدوا إنتاج وجودهم الاجتماعي المقهور بصيغة استرجاعٍ وجداني ثوري لمعنى الحياة المسروق منهم، ممتزجاً ببزوغ تصوّرات «يقينية» لديهم عن وجودٍ قادم مغاير يستميتون من أجله، دون أن يعني ذلك أن ثمة نهايات مفرحةً قريبة لدرب الآلام هذا.

ولذا، يصبح مفهوماً لماذا تهبّ آلة القمع السلطوية بكامل لياقتها العنفية لكبح عملية إعادة إنتاج الوجود الاجتماعي الكبرى هذه[1]. فبمجرد أن يفكر المهمشون بالتحرك السلمي لاستعادة رأسمالهم الاقتصادي والاجتماعي المنهوب، يصبح التغيير السياسي أقربَ من أي وقت مضى.

1- ارتفع عدد القتلى منذ بداية الاحتجاجات إلى أكثر من (500) محتجاً، وعدد الجرحى إلى أكثر من (21) ألف مصاب حتى منتصف كانون الأول 2019، طبقاً لتقديرات متقاربة صادرة عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق وعن مصادر طبية داخلية ومنظمات دولية. وكانت الذروة في مجزرة مدينة الناصرية في يومي 28 – 29/ 11/ 2019 حين سقط أكثر من (50) قتيلاً برصاص القوات الأمنية.

ماذا حقق الحراك الثوري التشريني لحد الآن؟

طوال السنوات التسعة الماضية، كانت الهيمنة الثقافية في العراق تتحول تدريجياً على نحو عسير وبطيء من الإسلاموية المحتضرة في موتها السريري (أي تسييس الدين ليكون أداة لنهب المال العام، وتطييف الهويات لتتخذ مساراً عدائياً تطرفياً تفريغياً نحو «أعداءٍ» طائفيين مُتَخَّيلين)، إلى هيمنة مضادة تتمثل بانتعاش النزعة العراقوية المرتبطة بمشاعر الظلم الاجتماعي والمتزامنة مع فاعلية الفرد في الفضاء العمومي وتطور ثقافته السياسية وتنامي نزعة التحدي والمساءلة لديه حيال السلطة. فالتفاوت الطبقي أمسى عاملاً أساسياً في إعادة إنتاج الهوية الوطنية الاحتجاجية.

إلا أن الحراك الاحتجاجي الثوري الراهن حملَ معه مضامين نوعية جديدة مضافة إلى تحولات الهيمنة الثقافية:

– إنه ولّد عصفاً نوعياً سوف يهيء مسرح الأحداث – في المديين القريب والمتوسط– لتجريد الموت السريري للأسلمة من آخر وسائل الانعاش الصناعية وأدوات التنفس المهترئة، ويفتح أفقاً لولادات جديدة للتطور السياسي للبلاد وفقاً لديناميات أكثر قرباً من مفاهيم المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، دون أن يعني ذلك خلو هذه الولادات من آلام المخاض وتأزماته.

– إنه إيذان بأن الوعي بالضرورة الملحة لإعادة توزيع الثروة، سوف لن يتراجع بعد اليوم، وإن حصة المسحوقين والمحرومين من الثروة الوطنية قد حان أوان المطالبة الراديكالية بها ضمن إطار متين من الوعي بالظلم المرتبط بالغضب الأخلاقي.

– إن شعار «استعادة الوطن» أصبح حاجة جمعية أساسية تتعلق

بـدافع استعادة العدل واسترجاع الكبرياء الإنساني لجماعة بشرية عريقة إسـمها «العراق»، وليس بحثاً عن إشـباع هوياتي مؤقت فحسـب. وهذه النزعـة السـلمية الحادة لاسـتعادة الوطـن سـتولّد ارتدادات لهـا بمرور الوقـت حتـى فـي المحافظات التـي تبدو صامتـة أو منعزلة عـن الحراك الاحتجاجي.

– سيسـهم الزمن القادم بإعادة تشـكيل أساسـية لمفهوم «القدسـية» وفقـاً لتنويـر عقلاني جريء يبـزغ من رحـم الإحباط المجتمعـي الثائر. فالمقـدس الجديد سـيتجلى فقط بحق الفرد في حيـاة كريمة ومنصفة لا مناص من استرجاعها أو على الأقل الكفاح من أجلها، وكل ما عدا ذلك من مسميات دينية قداسوية يغدو قابلاً للنقد والدحض والتشكيك وحتى الاستهجان ما دام لا ينتصر لمظلوميات الأفراد «المقدسة».

– إن المخيـال الاجتماعـي للعراقييـن أخـذ يتوحد ليحتفـظ بصورة نهائية للاوليغارشـية الزبائنية الفاسـدة هي صورة الحاكم المذنب الفاقد لشـرعية الاسـتمرار بعد خرقـه الكامل للعقـد الدسـتوري والاجتماعي مـع الجمهور، ليبقى توقيت اسـتبعاده الحتمي أمراً فنيـاً يتعلق بتطورات الأحداث ومساراتها المعقدة.

– ما حدث هو نهاية مؤكدة لحقبة وعي سياسي زائف وثقافة سياسية خضوعية، مثلما هي بداية التفكير الجمعي الجدي لدى فئات واسعة من العراقيين بأنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا بالطريقة السابقة أبداً، وأن التغيير لم يعد وهماً أو مطلباً مسـتحيلاً بل هاجسـاً نفسـياً عميقاً يقترب من كونه حقيقة مؤجلة ليس إلا، قد يقصر أو يطول الزمن المطلوب لإنجازه.

استشراف أخير

إن المحصلة الاسـتقرائية لعقم العلاقة بين السلطة والجمهور تؤكد

أن السلطة -بشقيها الدولتي وما دون الدولتي- تبدو عاجزة لحد الآن عن إيجاد مخرج دستوري وسياسي متماسك لتنظيم عملية التحول السلمي والعقلاني من العملية السياسية القائمة على التفتيت الإثنو-طائفي إلى عملية سياسية تراعي مباديء المواطنة والعدالة والحكم الرشيد.

كما إن طاقة الحراك الاحتجاجي المستميتة لإنجاز التغيير السياسي الجذري تبدو مفتقرة في اللحظة الحالية إلى تنظيم سياسي قيادي أو جبهة سياسية برؤية موحدة وهوية مُنجَزة تستند إلى قاعدة اجتماعية كفوءة ذات مهارات إدارية وفنية تمهد الطريق نحو إنجاز التغيير المرتجى سواء انتخابياً أو راديكالياً.

أمام هذا العجز السلطوي والافتقار الشعبي، يبدو كما لو أن الخيار الآخر الأكثر ترجيحاً، أن يمرّ هذا الفعل الجمعي - الذي أعلن شرعيته- بأدوار استحالة معقدة تعيد إنتاجه في مراحل قادمة بصيغ تنظيمية ذات إطار ايديولوجي منهجي، غالباً ما سيكون راديكالياً متطرفاً ما دامت احتمالات الإصلاح غائبة كلياً عن إرادة النظام السياسي الغارق في عجزه الوظيفي وموته السريري.

وعندها قد يتجه الحدث إلى فراغ دستوري أو ثوري غير محدد المعالم، ما يؤدي إلى استهلاك الزمن على نحو متسارع من الروزنامة السياسية، فيعجّل بدفع المواجهة عنفياً نحو نهايات مريرة سائلة وسائبة قد لا يستطيع أي طرف التحّكم بها..!

الرموز الحسينية الشيعية ووظائفها الوطنية في الاحتجاجات العراقية

مقاربة ثقافية

عقيل عباس[1]

تاريخياً، ارتبط استخدام الطقوس الدينية الشيعية، خصوصاً الحسينية منها، بترسيخ قيم تقليدية تتمحور حول التأكيد على الفرادة الاستثنائية للهوية الشيعية وأهمية الدفاع عنها الى حدود التضحية بالذات ازاء استهداف دائم لها من آخر «شرير» قوي مفترض. هذا الاستهداف المفترض شكّلَ أساساً نفسياً ومعرفياً للمظلومية الشيعية يتجدد التذكير بها على نحو خاص في الموسم السنوي للعزاء الحسيني.

بعد إطاحة نظام صدام حسين في عام 2003، وِظِّفَتْ طقوس العزاء الحسيني على نحو واسع وبدعم حزبي ومؤسساتي حثيث لصالح ضمان هيمنة أحزاب الإسلام السياسي الشيعي على السلطة والموارد

1- **عقيل عباس**: أستاذ مساعد في الجامعة الاميركية في العراق- السليمانية (الأدب والاعلام)، حاصل على شهادة دكتوراه في الدراسات الثقافية من جامعة بوردو، الولايات المتحدة، تركز اهتماماته البحثية على موضوعات الحداثة وتحولاتها والهويات الوطنية والدينية، akeel11111@gmail.com

في البلد، في سياق احتراب وارتياب طائفي حاد لم تبدأ حدته بالتراجع إلا بعد نهاية رئاسة وزراء السيد نوري المالكي في عام 2014.

جاءت احتجاجات تشرين 2019 مفاجئة في قوتها الشعبية وفي توظيفها المختلف للطقوس الحسينية لتساهم في تشكيل حس بالوطنية العراقية تفقد فيه هذه الطقوس بعدها المذهبي المعتاد لصالح سردية عدالة اجتماعية وطنية. تكمن أهمية هذه السردية الجديدة في نجاحها، لحد الآن، في إعادة ترتيب خطوط المواجهة في الصراع السياسي في العراق من مواجهة بين هويات قبلية اثنو-طائفية (شيعة وسنة وأكراد) الى أخرى وطنية بين المجتمع والسلطة حيث تتمحور هوية طرفي الصراع حول هموم حداثوية ترتبط بعلاقة كل منهما بمصادر الثروة والنفوذ والقرار.

على أساس هذا التقسيم الجديد الذي أظهرته احتجاجات تشرين، يمكن المحاججة أن الخارطة السياسية الأكثر دقة في البلد تصف الخطوط الكبرى لمواجهةً بين أغلبية شعبية توحدت هوياتياً بسبب حرمانات اجتماعية واقتصادية عميقة وأقلية سلطوية تسببت سياساتها الجائرة بهذه الحرمانات. توحدت هذه الأقلية السلطوية، هي الأخرى، هوياتياً حول ضرورة الدفاع عن مصالحها بما تعنيه من احتكار نخبوي للموارد والقرار.

لعل الأهم في استخدام الرموز الحسينية في هذه الاحتجاجات هو العرقنة الوطنية لهذه الرموز ووضعها في سياق سياسي احتجاجي عراقي عام ضد الاقلية السلطوية التي يتشكل أغلبها من ساسة شيعة وتتمحور معظم شرعيتها السياسية حول التوظيف المذهبي لذات الرموز. بمعنى آخر، ثمة تنافس بين سرديتين للحدث الحسيني في كربلاء في عام 61 هجرية: الأولى تقليدية ترسّخ الحس بالهوية المذهبية والظلامة

الشـيعية المفترضة المرتبطة بها التي وظفتها نخب الاسـلام السياسـي الشـيعي بعد 2003، وأخرى حداثوية وطنية ترتبط بتجربة جمعية عراقية طورها الجمهور الشـيعي العادي وأبرزها عبر احتجاجات تشـرين التي كان هذا الجمهور مادتها الأساسية.

يمكن تقسيم التأطير الحسيني الوطني للاحتجاجات على مرحلتين حسـب التحقيـب الزمنـي لحركـة الاحتجـاج الأخيـرة نفسـها والتـي بموجبهـا تُقسّـم هـذه الاحتجاجات إلـى احتجاجات أولـى بين الاول والثامن من تشـرين الاول 2019 واحتجاجـات ثانية بدأت في الخامس والعشـرين من الشهر نفسـه، ولم تنته حتى كتابة هذه السطور. تعدّ هذه الاحتجاجـات الثانيـة اسـتئنافاً أوسـع للاحتجاجات الاولـى وإكمالاً لهـا وبناءً على شـرعيتها التأسيسـية. بدأت الاحتجاجـات الأولى على نحـو عفـوي ومفاجيء، وظهرت الثيمات الشـيعية الحسـينية فيها على نحـو مبكـر وواضح لصالـح توظيف جديـد واحتجاجـي معاصر لهذه الثيمات[1].

بـرزت الثيمات الحسـينية في اليـوم الأول من احتجاجات تشـرين الاول في سـاحة التحرير في بغداد، فإلى جانب شـعار «**الشعب يطالب باسقاط النظام**» ظهر أيضاً شعار «**هيهات منا الذلة**» في استرجاع لمقولة الحسـين في رفضه الاستسـلام في كربلاء لإمـلاءات الحكم الأموي. نفس هذا الشـعار أُستخدم بكثافة في ذات الاحتجاجات في محافظات

1- كانت الدعوات بشأن استخدام الثيمات الحسينية وطنياً ضد فشل النخبة الحاكمة وفسادها، بعيداً عن الاستخدام التراثي المعتاد، منتشرة منذ سنوات في أوساط شيعية عديدة، وهناك قصائد حسينية أُلفت وانشدت في هذا السياق، لكن بقي هذا النوع من التوظيف محدوداً وعلى الهامش إلى أن جاءت احتجاجات تشرين لتحوله من «الهامش» الى «المتن» السياسي والاجتماعي. انظر مثلاً:
https://youtu.be/oM5bPR7VIJw.

الوسط والجنوب كما أظهرته مقاطع فيديوية عديدة. في مشهد فيديوي لافت من الاحتجاجات يُفترض أنه في اليوم الثاني من اندلاعها، يظهر شاب محتج، وهو يحث الناس عدم المشاركة في زيارة أربعينية الحسين والاشتراك في الاحتجاج بدلاً من الزيارة التقليدية، قائلاً بصوت عال وغاضب وسط أصوات الرصاص:

«بعد شكم يوم للاربعينية، بعد 12 يوم، لحد يروح للحسين. أنت تقول هيهات منا الذلة، أنت مذلول. أنت نايم ببيتك، رايح لابو عبدالله، هذا أبو عبدالله هنا طلع {ضد} الباطل.

هذا الباطل بعينه، شوف ولد بلدك شديسوون، شوف العسكر شديسوي بابن جلدته... لا تروح للاربعينية، لا تروح، الحسين ما يريدك. إذا انت راضي بالذل الحسين ما يريدك، لا تجي، لا تجي للحسين إذا راضي بالذل. تعال هنا، أنصر اخوتك، أنصر الفقراء، غيّر من وضعنا، أنصر بلدك، الى متى نايمين، يا ناس يا عالم طلعوا، صيروا ايد وحدة لخاطر الله».[1]

يبدو من أدلة متناثرة بينها شهادات شهود عيان كثيرة أن ثيمات التحريض الحسيني على الثورة ضد أوضاع جائرة حالياً كانت شائعة بين متظاهري الاحتجاجات الاولى، وأن الربط بين واقعة كربلاء التاريخية واحتجاجات تشرين كان تلقائياً في هذا السياق. على الأرجح ساهمت عوامل مختلفة في بروز هذا الربط التلقائي في عدَّ احتجاجات تشرين امتداداً اخلاقياً لمعركة الطف، بينها الخلفية الدينية الشيعية المحافظة لعدد كبير من المشاركين في هذه الاحتجاجات القادمين من

1- ميمي & يسو. «المظاهرات وكلام أحد المتظاهرين على الزيارة الاربعينية». يوتيوب: (منشور في 2 تشرين الأول 2019). تاريخ الدخول 21 كانون الاول 2019: https://youtu.be/E5_7qVCYcvI.

مدينـة الصدر، وحصول الاحتجاجات في أثناء موسـم الحزن الشـيعي السـنوي استذكاراً لمقتل الحسـين في شـهري محرم وصفر، وبالذات بين العاشر من محرم حيث الذكرى السنوية للمقتل والعشرين من صفر حيث الزيارة الاربعينية لكربلاء.

لـم يتوقف التأطير الحسـيني للاحتجاجات علـى الجانب التعبوي للاشـتراك فيهـا، بـل تعـداه الـى طقـوس الحـزن بخصـوص الضحايا الذين يسـقطون فيها عبر ربط أفعال تضحياتهم بتضحيات الشخصيات التاريخية في واقعة كربلاء ورثائهم على هذا الأساس. في عزاء الضحية الاولـى في الاحتجاجـات، «**مرتضى عادل المحمداوي**»، الشـاب ذي العشـرين عاماً الذي يُفترض أنه سـقط قتيلاً بالرصاص الحكومي مساء اليوم الأول من الاحتجاجات، صيغ الحزن بشأنه عبر استرجاع شخصية القاسم بن الحسـن، الفتى المحروم من الزواج في الموروث الحسيني الشـيعي، بسـبب اختيـاره الموت دفاعـاً عن عمـه الحسـين المحاصر بالأعداء. في تأبين المحمداوي تُنشـد قصيدة حسـينية مشـهورة تسقط شـخصية القاسم التاريخية على شـخصية المحمداوي انتشرت انتشاراً واسعاً بين المحتجين. تقول كلمات الانشودة:

«يللابس ثياب العرس وين العرس
يوليدي ظلت بالنفس وين العرس
باحلامي هلهولة وبلا صوت
جدامي شاب وگصد للموت
آه يا بني يا جسام آه يا بني يا جسام
. . .
وأنفاسك لعرسك عطر بس عرسك بعاشور
شجاب الورد يم العطش يا بن الحسن

. . .

بهدومك كشخة ولد مزفوف
ورسومك ثار وحرب وسيوف
يل گاصد أرض المعركة ثوب العرس بدلة
حنتك للمقبض صارمة يوليدي شتگلة
ما شايفة زفة بحرب هذا العمر كله
بس أنت يابني بكربلا اللي ما صار أبد مثله»[1].

عبر هذا الإسقاط التاريخي، تتماهى الثيمات الاحتجاجية العراقية الحديثة بثيمات الرثاء الحسيني التقليدية لتمنح الثانية الأولى زخماً معنوياً واخلاقياً مهماً في سياق المواجهة مع سلطة «شيعية» يرى المحتجون عموماً أنها تمثل بسلوكها السلطوي الظالم الخصمَ التاريخي الذي قتل القاسم الذي تنعاه القصيدة ويمثل مرتضى عادل المحمداوي امتداداً وتمثلاً حديثاً له، هذا الشاب الفتي غير المتزوج الذي خرج لأداء الواجب الاخلاقي بشجاعة فائقة ليموت بطولياً في أثناء أدائه. عبر هذا كله ومن خلال كلمات القصيدة في إسقاطها على لحظة حاضرة عراقية، تتشابه المشاعر بخصوص تضحية الإثنين، القاسم التاريخي والمحمداوي المعاصر، إذ تختلط فيها أحاسيس الحزن والاسترجاع الانساني للضحية بالتحدي والرغبة بالثأر ليأخذ فعل الاحتجاج والتضحيات المرتبطة به بُعداً حسينياً وطنياً عراقياً، وليس البعد الحسيني الشيعي المعتاد. يتكرر هذا التماهي بين الثيمات الحسينية التاريخية

1- المحمداوي، كرار عبد الله. «الشهيد مرتضى عادل المحمداوي أول شهيد في ساحة التحرير بغداد الثورة الحسينية». يوتيوب: (منشور في 12 تشرين الأول 2019). تاريخ الدخول 21 كانون الاول 2019: https://youtu.be/sfh-lhuVgOk

وثيمـات الاحتجاج المعاصرة في عزاءات الكثير من قتلى الاحتجاجات كما تظهر في فيديوات تشييعهم الكثيرة في الانترنت.

إحدى الرموز الحسينية التي كثر استخدامها في الاحتجاجات ايضاً هـي الأعلام الحسـينية الـى جانب الأعـلام العراقية في ما يبدو سـياق تكافؤ وطني بين الإثنين. كان واضحاً أيضاً الاستخدام الكثيف للأعلام الحسـينية التـي يُطلـق عليها «رايات العبـاس» في سـياقات مختلفة في الاحتجاج، خصوصاً في لحظات المواجهة مع القوات الأمنية في تماهٍ بطولي آخر مع إحدى الثيمات الحسينية التقليدية. في الموروث الشيعي الحسـيني، تبرز شخصية العباس باستعدادها البطولي لمواجهة الاعداء والتضحيـة بالنفس من أجل أخيه الحسـين. يظهر هذا الاسـتلهام لثيمة العباس الشـجاع الذي لا يهاب المخاطر حد الموت في مشاهد عديدة في الاحتجاجات لعل أشهرها هو ذلك المشهد التراجيدي حيث يظهر فتى محتج ملوحاً براية العباس واقفاً في لحظة تحد في الشـارع بمرمى قناصة حكوميين، قبل أن تطيح به قتيلاً إحدى رصاصتهم[1].

في الاحتجاجات الثانية التي بدأت في 25 تشـرين الاول مباشـرة بعد نهايـة زيـارة الأربعيـن، تظهـر الرموز الحسـينية علـى نحو أكثـر وضوحاً وانتظاماً حيث التماهي بين الحسـيني والوطني أشـد رسـوخاً. في إحدى الثيمات التي تكرر اسـتخدامها في هـذه الاحتجاجات، ثمة أولوية وطنية للاحتجاجـات كفعـل إصـلاح حسـيني الطابـع علـى الزيارة الطقوسـية المعتادة لضريح الحسـين فـي الاربعين. اختصرت هـذه الثيمة على نحو دقيق لافتة اشتهرت كثيراً يظهر فيها سهمان، الأول سهم يتجه الى كربلاء

1- شبكة النظائر الإخبارية الدولية NINN. «استشهاد طفل يحمل راية بنيران قناص» يوتيوب: (منشور في 16 تشرين الأول 2019). تاريخ الدخول 20 كانون الاول 2019: https://youtu.be/s3aSiJPR4Rg.

لتأدية زيارة الاربعين التقليدية مكتوب فوقه «**الطريق الى كربلاء**» فيما السهم الآخر يذهب بالاتجاه المعاكس، نحو ساحة التحرير في بغداد، ومكتوب فوقه «**الطريق الى ثورة الحسين**» **أنظر الشكل رقم 1**). يستبطن السهمان المتعارضان في الاتجاه جدلاً شيعياً-شيعياً متصاعداً منذ سنوات بخصوص معنى التشيع إذ يدور خلاف بين تعريفين أو معنيين متعارضين للتشيع. الأول معنى جوهراني للهوية يقوم على ولاء لهوية مذهبية تأريخية موروثة وثابتة الى حد كبير تتمحور حول طقوس حسينية تُؤدى على النحو التقليدي المعتاد في ظل وصاية رجال دين يشرفون على معنى التشيع أو تعريفه، بازاء معنى أو تعريف آخر تجديدي ومنفتح للهوية يعدّها ولاءً واعياً لقيم شيعية تتعلق بمناهضة الظلم والسعي للعدالة الاجتماعية، الكثير منها مستوحى من المواجهة الكبرى التي خاضها الحسين في كربلاء، أي ولاء مفتوح على تفسيرات مختلفة على أساس وقائع المجتمع المعاصر وتبدلاته المستمرة.

بشكل عام، كان الفهم الأول للهوية الشيعية غالباً ومهيمناً عددياً وسلوكياً في عراق ما بعد 2003، فيما كان الفهم الثاني نخبوياً تتبناه أقلية شيعية لم تكن مؤثرة لا في السياسة ولا في المجتمع. كانت إحدى مقاربات دعاة هذا الفهم النخبوي للتردي العام في البلد سياسياً ومؤسساتياً واقتصادياً في ظل حكم حركات الاسلام السياسي الشيعي تقوم على استنفار الموروث الحسيني في مقارعة الظلم الحكومي الشيعي لوقف هذا التردي بوصفه تكراراً معاصراً لذات الظلم الذي خرج ضده الحسين قديماً، وبالتالي فإن هذا الظلم الحديث يتطلب رداً احتجاجياً عراقياً على منوال الرد الحسيني ضد الظلم الأموي قبل ثلاثة عشر قرناً.

من خلال استنفار هذا الموروث وإسقاطه على اللحظة العراقية الاحتجاجية الحالية، يتغير شكل «العدو» من من مذهبي-طائفي

وثابت تاريخياً وعقائدياً حسب الفهم التقليدي والجوهراني للتشيع الى آخر متغير، ليس مذهبياً او عقائدياً، وانما «عدو» حداثوي سلطوي صنعت موقعه الهوياتي الجديد والمناهضة لروح التشيع امتيازاتٌ سياسية واقتصادية مرتبطة باحتكاره البنيوي للسلطة. عبر هذا التعريف الحداثوي للخصومة يصبح الشيعة المهيمنون على السلطة هم العدو الذي يتماهى بنيوياً مع العدو التاريخي للحسين في كربلاء.

كان مثل هذا الإسقاط التاريخي على الحاضر العراقي إحدى اللحظات الفارقة في الاحتجاجات عندما قامت السلطات الأمنية بحرق خيم معتصمي كربلاء في الثامن من تشرين الثاني 2019. أثار هذا السلوك مقارنات كثيرة في أوساط المحتجين والمتعاطفين معهم بين حرق خيم عائلة الحسين في حادثة كربلاء التاريخية وخيم المحتجين **(انظر الشكل رقم 2)**. كانت مثل هذه المقاربات (خصوصاً في سياق نقد سوء الحوكمة وانتشار الفساد بين أحزاب الاسلام السياسي الشيعي) معزولة ونخبوية في السابق، وأحياناً كثيرة كانت تُنسب لشيعة كارهين لتشيعهم أو شيعة علمانيين يستهدفون التشيع، لكنها، في سياق الاحتجاجات والمادة الغنية التي وفرتها للمقارنات التاريخية، أصبحت مألوفة ومقبولة في السياق الشيعي العام.

على هذا الأساس، يمكن عدّ احتجاجات تشرين انتصاراً لمقاربة دعاة الفهم التجديدي المفتوح على الفهم التقليدي والجوهراني للتشيع. وفي الحقيقة يمكن تتبع هذا الانتصار في نوعية التكييفات والموائمات لثيمات ورموز التشيع التقليدي في خضم الاحتجاجات من خلال تحويلها الناجح من قيم مذهبية تخص مجموعة دينية محددة الى قيم وطنية تخص العراقيين جميعاً في لحظة تحول ثوري واصلاحي هام. إحدى القيم لهذا التشيع التجديدي التي برزت عبر مثل هذه التكييفات والموائمات هي

القبول غير المشروط بالآخر العراقي كمساو انساني ووطني على نحو يخالف الفهم السائد في المدونة الفقهية والعقائدية الشيعية. برز هذا القبول عبر الاحتجاجات بصور مختلفة. إحداها تختصره ببراعة صورية لافتة تطل من بناية على ساحة التحرير فيها راية حسينية باللون الاحمر مكتوب عليها «قمر بني هاشم» في إشارة الى العباس الى جانب صليب مسيحي بحجم مشابه، وينام تحتها محتج واضعاً على وجهه كمامة تحميه من الغازات المسيلة للدموع التي كانت تستخدمها قوات الامن العراقية بكثافة ضد المحتجين (**انظر الشكل رقم 3**).

إن هذا الفهم التجديدي للتشيع هو الذي سمح الى حد كبير في ما يمكن أن يُطلق عليه التطبيع الوطني لقيم شيعية تقليدية بسبب تعبئتها بمعانٍ إصلاحية معاصرة في سياق الاحتجاجات. أبرزت لحظات لافتة في قصة الاحتجاجات مثل هذا التطبيع الوطني كما في لطم طلاب جامعة تكريت، وهم عموماً سنّة، تضامناً مع محتجي الناصرية الشيعة الذين تعرضوا لقمع حكومي شديد في 28 تشرين الاول 2019 نجم عنه مقتل وجرح عشرات منهم. أظهرت مقاطع أفلام فيديوية أعداداً من طلاب هذه الجامعة وهم يضربون صدورهم بالطريقة الشيعية هاتفين ذات الهتاف الذي اطلقه محتجو الناصرية «**نموت عشرة نموت مية يبقى صوت الناصرية**».[1]

كما ظهرت مشاهد تعاطف فيديوية شبيهة في جامعة الأنبار بنفس الهتاف، لكن من دون لطم. إلى قبل سنوات، كان اللطم في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق يعدّ عنواناً لهيمنة طائفية–سياسية يفرضها

1– راگنر، Muhammad Ragner. «جامعة تكريت اليوم. نموت عشرة نموت مية. العراق يتوحد». يوتيوب: (تاريخ النشر 3 كانون الأول 2019). تأريخ الدخول 19 كانون الاول 2019: https://youtu.be/2TUanh-DI6w.

الطـرف الأقـوى الشـيعي على الطرف الاضعف السـني ضمـن معادلة سياسـية ظالمة بعيدة عن أي مضامين وطنية. في سـياق الاحتجاجات، تحول اللطم الى سلوك احتجاجي ضد الحكومة يتوحد فيه سنّة وشيعة ضد سلطة جائرة يهيمن عليها شيعة ينتمون للفهم الجوهراني للتشيع.

وضمـن سـياق التطبيع الوطنـي للقيم الشـيعية برزت أيضـاً ظاهرة تشـييع قتلى الاحتجاجات من سـاحة التحرير فـي بغداد ضمن طقوس شيعية مأخوذة أساساً من تقاليد العزاء الحسيني، إذ أصبح معتاداً تشييع المحتجين الذين يسـقطون برصاص القـوات الأمنية على إيقاع قصائد وردات حسـينية يصاحبها لطم. الأشـهر بينها هي قصيـدة «**يمة ذكريني من تمر زفة شباب**» التي تنعى مقتل الفتى القاسم المار ذكره[1]. معروف أن اللطم يحصل شـيعياً في سياق الحزن على الحسين واصحابه الذين سـقطوا فـي كربـلاء واسـتذكارهم وليس في سـياقات اخـرى بضمنها الموت العادي.

ما هو جدير بالذكر هنا هو أن احتجاجات ساحة التحرير واعتصامها شـهدت مشاركة سنّية واسعة، سـواء من سـنّة بغداد، أو السنّة القادمين مـن محافظات ذات أغلبية سـنّية من الذين اعتادوا المجيء الى سـاحة التحريـر علـى شـكل وفـود لأغراض المشـاركة فـي الاحتجـاج. هذا فضـلاً عن الحضور الاحتجاجـي لمختلف فئات التنـوع الديموغرافي العراقـي في سـاحة التحرير من يزيديين ومسـيحيين وأكـراد كانعكاس للتنوع الفعلي في بغداد، كما أظهرته صور وفيديوات كثيرة. ورغم عدم وجود احصائية تصنف قتلى الاحتجاجات على أساس مذهبي أو ديني

1- الاسدي، أسد مهدي. «يمة ذكريني. تشييع الشهداء في ساحة التحرير 2/ 11/ 2019». يوتيوب: (تاريخ النشر 2 تشرين الثاني 2019). تاريخ الدخول 20 كانون الاول 2019: https://youtu.be/DxIembdI8fY.

أو عرقي، فثمة قناعة واسعة أن عدداً كبيراً نسبياً من قتلى احتجاجات بغداد هم سنّة بغداديون.

في الختام، من المهم الاشارة ألى أنه فضلاً عن تشكيل هوية عراقية جامعة على أساس ظلامات وطنية، ساهمت احتجاجات تشرين أيضاً في سلب حركات الإسلام السياسي الشيعي المهيمنة على السلطة في العراق أهم أسلحتها التعبوية المتمثلة بالطائفية عبر دعاوى تمثيل الشيعة في العراق وحماية مصالحهم ضد خصومهم العراقيين المفترضين. ستساهم مثل هذه التغيرات المهمة في معنى الهوية والوعي بها في إخراج السياسة في البلد من متاريسه الاثنية والطائفية المعتادة التي لعب تكريسها المضطرد بعد عام 2003 دوراً سلبياً كبيراً في سلب الجمهور فاعليته السياسية والاجتماعية. وبغض النظر عن نتائجها السياسية في آخر المطاف، تبقى الميزة الأساسية لاحتجاجات تشرين هي أنها انتزعت تعريف الهوية من احتكارات النخب السلطوية وأعادته الى حيث ينبغي أن يكون: المجتمع بتنوعه وهمومه وانشغالاته واكتشافاته.

الشكل رقم (1)

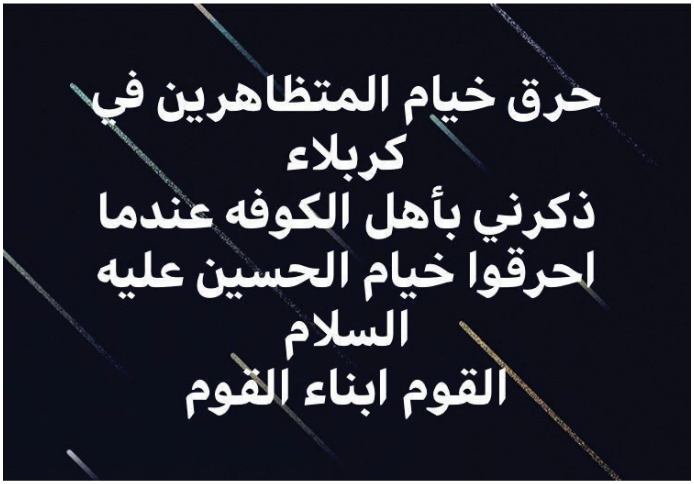
ابو سلطان الياسري
9 November
حرق خيام المتظاهرين في كربلاء
ذكرني بأهل الكوفه عندما احرقوا خيام الحسين عليه السلام
القوم ابناء القوم

الشكل رقم (2)

الشكل رقم (3)

الاحتجاجات العراقية 2019م

نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة

علي طاهر الحمود[1]

تمهيد:

شكّلت الاحتجاجات العراقية في الاول من تشرين الاول عام 2019م مفاجأة للمراقبين على صعيد السعة، والمطالب، والمطاولة والصمود الذي أبداه المحتجون في مختلف المحافظات. واذا كانت البنية المجتمعية والسياسية في العراق مهيأة بالأساس لمثل هذا الانبعاث الاحتجاجي فإن ذلك ما يزال بحاجة الى مزيد من البحث والتمحيص العلمي لاكتشاف خبايا بنية الاحتجاجات ذاتها، ودوافعها المختلفة ذات الجذور الهوياتية أو الاقتصادية أو السياسية، فضلاً عما يمكن ان تسفر عنها هذه الاحتجاجات[2].

---

1 – **علي طاهر الحمود**: دكتوراه علم الاجتماع، استاذ علم الاجتماع السياسي في كلية الآداب بجامعة بغداد، باحث مهتم بقضايا بناء الدولة والأمة والهوية والاسلام السياسي، alitahernaser@hotmail.com .

2 – إني مدين في انجاز هذه الورقة الى حوارات معمقة اجريتها مع الزملاء الباحثين كل من: د. أحمد قاسم مفتن، عدنان صبيح، وحيدر زوير.

الأول من تشرين الاول: ما الذي حدث؟!

لحظة اندلاع الاحتجاجات شكلت مفارقة مذهلة في نوعية الأفراد الفاعلين فيها، وطريقة تنظيمها، وشعاراتها وخلفياتهم الاقتصادية. وقد تراوح أعمار المتظاهرين في الأول من تشرين الاول بين 15 و 35 سنة غالبيتهم من الطبقات المسحوقة والمنسية من سكنة العشوائيات والضواحي ببغداد وفي المحافظات لاحقاً. وأظهر استطلاع أجري في 4/ 11/ 2019 (أي بعد التحاق طلبة الجامعات الى الاحتجاجات)، أن نسبة الذين يمتلكون شهادات دراسية دون الإعدادية هي اكثر من 60 % من مجموع المتواجدين في ساحة التحرير ببغداد. وأظهر الاستطلاع ذاته أن 49 % من المتظاهرين عاطلين عن العمل[1].

وقد خرج المحتجون في تشرين الاول أي مع بدء فصل البرد، وليس فصل الصيف إذ كانت حرارة الاجواء وانعدام الكهرباء محرّكاً أساسياً للمتظاهرين في الاحتجاجات السابقة.

وحملت الاحتجاجات الجديدة شعاراً أساسياً هو «**نريد وطن**» بما معنى ظهور متغير مطلبي جديد تمحور حول فكرة الدولة والرغبة بالشعور بها انتماء هوياتياً، وتلمّس أدائها خدماتياً ومن خلال توفير فرص العمل.

ورفع المحتجون أيضاً شعار «**أريد حقي**» الذي يبدو اعتراضاً على أصحاب الثروات وطريقة التقسيم الزبائنية للثروة في الدولة العراقية، والتي أفرزتها تحالف مافيات المقاولات والتجارة مع السياسة، في حين ما عادت الدولة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها في توظيف جيوش

1 – استطلاع للرأي اجراه مركز رواق للسياسات العامة تحت عنوان: «توجهات المتظاهرين المشاركين في احتجاجات تشرين الأول (الأسباب، الأساليب، النتائج المتوقعة)»، على الرابط: https://rewaqbaghdad.org.

الشـباب العاطلين عن العمل، مع التسـارع المتزايد في نسـبة السـكان، واقتصـار المـوارد على النفـط وأسـعاره المتقلبة، والضعـف البيّن في القطاع الخاص، في ظل اقتصاد أوامري حكومي ريعي.

واعتمدت الموازنة السنوية الاتحادية لعام 2019م على سبيل المثال فـي 90 % من وارداتهـا على النفط، ذهـب نحو حوالـي 75 % منها الى الرواتـب والمصروفـات التشـغيلية، في حين سـجلت عجـزاً بلغ اكثر مـن 20 %، تم تسـديدها عبر الخصـم من المصروفات الاسـتثمارية أو الاقتراض الداخلي والخارجي[1]. أما عدد الموظفين في الدولة العراقية فهو من أعلى المعدلات في المنطقة قياسـاً بحجم السكان، إذ بلغ نحو 4 ملايين موظف، يضاف اليهم مليون ونصف المليون متقاعد[2]، فضلاً عـن أرقـام غير محـددة لمسـتلمي رواتب شـبكة الحمايـة الاجتماعية وعوائل الشهداء والسجناء السياسيين وغيرهم.

ويمـر المجتمـع العراقـي بحسـب الإحصـاءات بمرحلـة الهبـة الديموغرافية، بمعنى أن الفئة السـكانية التي في سـن العمل من 15 الى 64 سنة هي أعلى بكثير من الفئات الأخرى مثل الاطفال أو المتقاعدين. فيتراوح المعدل السـكاني الداخل في سـن العمل حالياً في أعلى نقطة ممكنة، اذ تشكل 57 % من السكان[3].

ورغـم أن نسـبة البطالـة في العـراق تبلغ نحو 14 % ضمـن المعدل

1 – ينظر نص الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق 2019م، على موقع وزارة المالية: http://www.mof.gov.iq.

2 – تصريح لوزير المالية نقلته جريدة المدى، بتاريخ 29/ 5/ 2019. للمزيد ينظر: https://almadapaper.net.

3 – الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، الموجز الاحصائي لمحافظات العراق لسنة 2018، للمزيد ينظر:

http://cosit.gov.iq/StatisticalAbstract-Final/StatisticalAbstract.html.

العـام[1]، لكنهـا فـي أوسـاط الشـباب تتجـاوز 40 % بحسـب الأرقـام الدوليـة. وتشـير الأرقام إلى أن نسـبة الفقر تتجاوز حاجـز الـ50 % في محافظـات مثل ذي قار والمثنى، علـى الرغم من أن معدل الفقر الكلي فـي العراق هو بحدود 22,7 % بحسـب الارقام الرسـمية[2]. ويمكن أن تزيد الصورة قتامة لو عرفنا أن الارقام تشـير إلى دخول 600 الف شـاب سنوياً الى سوق العمل، في حين لم تزد قدرة الموازنة العامة للدولة عام 2019م عن توفير أكثر من 50 ألف فرصة عمل.

ولوحظ في الاحتجاجات أيضا ولا سـيما في أسابيعها الأولى عدم وجود شـعارات مطلبية موحدة بقدر وجود مستويات عالية من السخط والنقمـة ظهـرت من خلال رمزيـات ثقافية عديدة منها خروج الشـباب بصدور عارية في الشـارع بما لها من دلالات تشـير إلـى عمق الفجيعة والألم، فضلاً عن الرغبة بالمبارزة والتحدي.

وبعـد انـدلاع الاحتجاجـات تعرضـت الحريـات العامـة لمزيد من التـآكل، فقد تضمنـت رزنامة الاحداث العراقية إغـلاق قنوات تلفزيونية هي «دجلة»، و«NRT عربية»، و«الحرة» الأمريكية، و«العربية» السعودية، فيما قطعت السلطات شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي فضلاً عن تعرض العديد من الناشـطين والناشـطات والاعلاميين إلى الاغتيال أو الخطف أو التهديد، ضمن حملة كبيرة تضمنت أيضاً تشـويه مارسـته الجيوش الالكترونية واسـتهدفت فاعلين في مواقع التواصل وإعلاميين عرفوا بنقدهم المتواصل للعملية السياسية.

---

1 – المصدر نفسه.

2 – بيان رسمي للجهاز المركزي للاحصاء والمعلومات على الرابط:
http://cosit.gov.iq/ar/1131-2018-11-11.

المرأة: حضور بنكهة التحدي!

شـهدت احتجاجـات تشـرين الاول حضـوراً متميـزاً للنسـاء فـاق حضورهن باقي الاحتجاجات التي حدثت في الماضي. وأسـفر نشاط المرأة في الاحتجاجات عن مزيد من الاندفاع والزخم العام في استمرار المظاهرات، وعاملاً مساعدا لتنوع الحضور ومشروعيته.

ومـن المعروف أن المجتمع العراقـي ذو ثقافة تقليدية تعتمد النظام الابـوي البطريركـي الذي لا يولي أهمية كبرى لدور النسـاء في الشـأن العـام. إلا ان انطبـاق أهـداف الاحتجاجـات وتحولهـا الـى مـا يشـبه الايديولوجيـا التغييريـة مع أهداف أرباب الأسـر والذكـور في العوائل العراقيـة، جعل من حضور المرأة في المظاهـرات أكثر مقبولية من قبل الرجال. وفي الوقت ذاته فإن سـاحات الاحتجاج شـكلت فرصة نادرة للفتيـات التوّاقات للتحرر والخروج من الفضاءات الأسـرية التقليدية. وقد وجدت النساء في فضاء الاحتجاجات مبرراً للحضور أسرياً، تزامن هـو الآخر مع مشـاهد بثتها الفضائيات ووسـائل التواصـل الاجتماعي للمظاهرات الاحتجاجية في لبنان والحضور المكثف للفتيات والنساء هناك، ما جعلها نموذجاً يحتذى به للرجل العراقي الداعي لإضفاء سمة حضارية متمدنة على مظاهراته.

وشهدت الاحتجاجات في ساحة التحرير ببغداد حضوراً ملفتاً للنساء الشـابات العراقيات القادمات من دول غربيـة. وعلى الرغم من أعدادهن القليلـة، إلا أن حضورهن النوعـي بمظهرهن وثِقتهن العالية بالنفس، كان حافزاً لمزيد من الحضور النسائي في ساحات التظاهر والاعتصام.

وبـدا الحضور النسـائي أيضاً تعبيراً عن رفـض ضمني و تحدٍّ لقوى الاسـلام السياسـي وايديولوجيتهـا فـي تقنيـن أو تحديد حركة النسـاء وحضورهن في المجال العام.

ونشطت الفتيات والطالبات والنساء في مجالات متنوعة في ساحات الاحتجاج، منها أدوار تقليدية تمثلت بالاسعاف والتنظيف وتحضير الطعام، وأيضا أدوار جديدة ملفتة للانتباه مثل ترديد الشعارات، والحضور في خطوط التماس مع القوات الأمنية، وأيضاًفي وسائل الإعلام تمثيلاً لمطالب المتظاهرين.

ومن بين الحضور النسائي كانت النساء الكبيرات في السن حاضرات ضمن تبريرين أساسيين: الأول مراقبة أولادهن الشباب المتحمسين للبقاء في ساحات المواجهة أو الاعتصام، والثاني ما ارتبط في أذهانهن بفعل كثافة الرموز الدينية (مثل حضور المواكب الحسينية في الساحات، شعار الاصلاح الذي أحال الى مقولة معروفة بهذا الشأن للامام الحسين بن علي، ودعم المرجعية الدينية، الخ) أن دعم المتظاهرين يساوي دعم الزائرين للمراقد المقدسة. وبذلك كان حضور هذه الفئة من النسوة بدافع من الرغبة بالبذل والعطاء في تقديم الخدمة ابتغاء الأجر المعنوي.

النخبة المثقفة وشيوخ العشائر: حضور فاعل، أم تواجد على استحياء؟!

كان للنخبة المثقفة دور أساسي في موجات الاحتجاجات السابقة منذ 25 شباط عام 2011م، حيث كان الحضور بشكل عام يتضمن شباباً متعلمين من الطبقة الوسطى. إلا أن الشريحة المحركة الرئيسية لاحتجاجات الأول من تشرين الاول 2019م لم تكن النخبة المثقفة. بل لم يلاحظ في المرحلة التمهيدية قبل أيام من هذه الاحتجاجات أي تفاعل يذكر للمثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين مع الدعوات للتظاهر او التحشيد لها. وربما يعود ذلك

الى ثلاثة دوافع رئيسة: الأول يتعلق بمشاعر اليأس من التغيير بعد تراكم المحاولات غير الناجحة للمثقفين ضمن احتجاجات عديدة. والثاني يتعلق بالخيبة من تحالف عدد من المدنيين المستقلين والعلمانيين الحزبيين مع التيار الصدري ضمن تحالف «سائرون» الذي أدار ظهره للإصلاحات الأساسية التي كانت ضمن شعارات التحالف في انتخابات 2018م. والثالث أن احتجاجات تشرين الاول دعت لها طبقات شبابية فقيرة وغير متعلمة بشكل عام من مناطق الضواحي شرقي بغداد، وهو لا يتطابق مع تطلعات المثقفين المترفّعين نوعاً ما عن الاحتكاك بهذه الطبقات. كما إن المثقفين كانوا مشككين باحتمالات نجاح مثل هذا الحراك، إلا أن مفاجأة الحضور الكبير للمتظاهرين، والأعداد الكبيرة من الضحايا في الأيام الاولى، وأيضاً حجم المطاولة والصمود الذي ابداه المحتجون شجّع النخبة المثقفة على الانضمام للاحتجاجات فيما بعد ولكن بالتدريج.

ومع كل ذلك فقد كان للمثقفين أدوار متميزة في توجيه مسار الاحتجاجات مثل رفض قطع الشوارع من أجل منع الموظفين عن الالتحاق بدوامهم الرسمي، أو إجبار التلاميذ الصغار على المشاركة في الاحتجاجات، أو اقتحام المنطقة الخضراء، كما كان لهم دور مهم في صياغة مطالب المحتجين ومواقفهم ضمن بيانات مختلفة، فضلاً عن الحضور المكثف في الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي دعماً ومساندة.

أما بالنسبة لشيوخ العشائر فقد تنوع تفاعلهم في الاحتجاجات، من دون أن يكون لهم موقف عام موحد. فتلبية بعض شيوخ العشائر دعوة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي للحضور إلى اجتماع ترأسه، أوجد إحساساً بأن الشيوخ متواطئون مع السلطة ضد المتظاهرين. في

حين شـهدت سـاحة التحرير ببغداد حضوراً لبعض الخيم التي حملت أسماء عشائر معروفة، تفاعلت بالتحديد بعد القمع الدموي للمحتجين فـي الأيـام الاولى، إذ بـدا الأمر رغبة بالثـأر من الحكومة عبـر التفاعل العشـائري مـع الاحتجاجـات. أما في ذي قار وبنسـبة أقـل في النجف سـاهم شيوخ العشـائر في التوسـط بين المحتجين والقوات الأمنية من أجل منع اندلاع مواجهات أكثر دموية في بعض المواقف.

وبشكل عام يبدو أن الموقف الموارب والمتذبذب لشيوخ العشائر فـي التعامـل مـع الاحتجاجات يعـود الـى الطبيعـة المدنيـة الحضرية الشـبابية للمظاهرات، وهي ربما تفسـر من قبل شـيوخ العشـائر تحديا لسلطتهم الرمزية التقليدية[1].

احتجاجات تشرين الاول: لحظة التحول الى الاعتصام ومناهضة الميليشيات

كان لطريقـة التعامـل المفـرط فـي القسـوة للسـلطات مـع مظاهـرات الأول مـن تشـرين الاول دور بـارز فـي إحـداث صدمة عامـة وتسـاؤلات عمن يتحمل المسـؤولية فـي إراقة دمـاء المئات مـن الأبريـاء. ومع ظهـور مقاطع تصويريـة لقناصين اعتلوا اسـطح البنايات، وموقف فضائيات الفصائل، وأيضاً مواقف رسـمية وشـبه رسـمية إيرانيـة مناهضـة للاحتجاجـات، أصبـح الجو العـام مقتنعاً بـأن فصائـل مدعومة مـن إيران تتحمل مسـؤولية القنـص في الأيام الاولى، والتشـويه الاعلامي والاغتيالات والخطف الذي استهدف الناشطين في الأسابيع اللاحقة. وقد واجهت البضائع الايرانية على

1 – علي طاهر الحمود، ما وراء احداث البصرة: المشكلات والحلول الممكنة، (فردريش ايبرت، عمان، 2019)، ص11.

إثر كل ذلك، حملة مقاطعة شعبية حتى وصلت أسعارها أحياناً الى خُمس ما كانت عليه، فيما ارتفع الطلب على المنتجات المحلية بشكل غير مسبوق.

وساعدت مواقف المرجعية الدينية في إضفاء حماية قوية للمتظاهرين ودعماً كبيراً للاحتجاجات، فيما أسهم التعامل الحكومي غير المدروس أيضاً في زيادة زخم المظاهرات، ففضلاً عن استعمال القوة النارية المفرطة، منعت السلطات المتظاهرين من التواجد في ساحة التحرير، لتجبرهم على الابتعاد وصولاً الى مناطقهم شرقي القناة في بغداد.

إن تواجد المتظاهرين في مناطقهم حوّل الاحتجاجات الى طقس ليلي، وبفضل ذلك تحول المجتمع المتظاهر في التحرير، الى جماعة المتظاهرين، وهو بداية تحول المظاهرات الى اعتصام.

التحول من المجتمع الى جماعة لم يقف في حدود الاعتصام في مناطق متعددة ببغداد، بل تبلور ضمن شبكات التضامن المتعددة في ساحة التحرير فيما بعد، وذلك بعد تراجع الحكومة عن قرارها بابعاد المتظاهرين عنها.

وكانت سلسلة من القرارات الحكومية مصيرها الفشل، اذ اضطرت الحكومة الى التراجع عنها سريعاً، وهي قرارات زادت من ثقة المتظاهرين بقوتهم وأضافت المزيد من الزخم المؤيد للاحتجاجات. ومن هذه القرارات منع التجوال الليلي في بغداد وعدد من المحافظات، وتهديد المضربين عن الدوام الرسمي بالفصل عن الوظيفة، واعتبار قطع الطرق مشمولاً بالمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من القرارات المتحدية للجمهور. وأأثر من ذلك كان لبعض القرارات الأثر المهم في التقليل من هيبة الدولة ونفاذ إرادتها

مثل قرار رئيس الوزراء بسحب الأسلحة النارية من القوات الأمنية في خطوط التماس مع المتظاهرين، أو حتى الاختراق شبه اليومي للمواقع الالكترونية لوزارات الدولة ومؤسساتها الذي أعطى انطباعاً عاماً أن الحكومة العراقية ضعيفة ومخترقة.

ساحات الاعتصام: جماعات متضامنة

إن طبيعة الجمهور المعتصم في ساحة التحرير يعدّ مجالاً واسعاً للتحليل والملاحظة السوسيولوجية. فخيم الاعتصامات وعلى الرغم من عدم حملها أسماء ذات دلالات سياسية مباشرة، بفعل الجو العام المضاد للأحزاب، إلا أن بعض الخيم تعود إلى أحزاب مختلفة مؤيدة أو مراقبة لأجواء الاعتصامات، كما أن جماعات متنوعة من المحتجين كانت حاضرة ضمن خيام مصنفة حسب المهنة، أو التحصيل الدراسي، أو جماعات الرفقة، أو منظمات المجتمع المدني وغيرها.

ويتواجد في ساحة التحرير وحديقة الامة بشكل عام الشباب من سن 25 عاماً فما فوق، فيما تشهد خيم الاعتصامات حوارات وندوات متواصلة، وحفلات للموسيقى والغناء، أو لقراءة القرآن وتكريم الشهداء، فضلاً عن نشاطات أخرى متصلة بالاعتصام مثل الطبخ، وتوزيع المؤونة، وتأمين الاحتياجات الاساسية للبقاء في الساحة وزيادة القدرة على الصبر والمطاولة.

ويحضر الطلبة الجامعيون وطلاب الاعداديات كل يوم أحد من الاسبوع صباحاً بأعداد كبيرة وبزيهم الدراسي. فيما تشهد نهارات الايام حضوراً للموظفين وعوائلهم كشكل من أشكال الطقس اليومي، في حين يبقى الليل للمرابطين من المعتصمين.

ويعتصم الشباب الأصغر عمراً والأكثر رغبة بإثارة قوات الأمن

في مقتربات شـارعي الرشيد وابو نؤاس والمطعم التركي وبالقرب من جسـري الجمهورية والسـنك وصولاً الى جسـر الأحرار بالاضافة الى ضفـاف نهـر دجلة. وتتـراوح أعمار هؤلاء الشـباب بيـن 15 و25 عاماً، منتظمين ضمن جماعات صغيرة ذات مهمات وأدوار وواجبات موزعة بدقـة، فمنهم مـن يتصدى لقنابـل الغاز الدخانيـة أو المسـيلة للدموع، ومنهم من يستفز رجال الأمن بالقاء الحجر، ومنهم من يقوم بالاستفزاز بمكبرات الصوت، فيما تتوزع أدوار الآخرين بالإسعاف ونقل المؤونة والأفراد، والتفتيش، والمراقبة، وغيرها.

ويبـدو أن اختلاف أهداف المحتجين أنتـج اختلافاً في الانتماء الى الجماعات المتواجدة في ساحات الاعتصام، وهو بدوره خلق اختلافاً في الأدوار المناطة لكل فرد متواجد في الساحة.

ويتبلـور ذلـك ضمـن التوزيـع المكانـي، والزمانـي للمحتجيـن، فالداعون للاصلاح هم في وسـط السـاحة، والداعون لاسـقاط النظام في خطوط التماس والمواجهة.

احتجاجات تشرين الاول: أمل بانبثاق مجتمع مدني جديد؟!

لـم يكـن للاحتجاجات تنظيـم واضح أو قيـادة سياسـية أو دينية أو نخبويـة. فقـد تواصل المحتجـون قبل انـدلاع الاحتجاجات من خلال ما يمكن تسـميته بـ»التنادي»، أي حشد الهمم وصنع التضامن الافتراضـي لتولد الاحتجاجات على الارض بشـكل واقعي، منتجة شـكلاً جديـداً من أشـكال التضامـن الاجتماعي الذي أشّـر إلى ثقة اجتماعية كانت متهرئة في المجتمع العراقي ضمن الأجيال السابقة. وانعـدام الثقـة الاجتماعيـة كان يظهر فـي النفور عن المسـاهمة في العمل الجمعي المنظم، ولعل ذلك يعود الى تراكم التجارب المريرة

مـن الحكم السـلطوي والحصار والحروب والعيـش في ظل أجواء امنيـة متذبذبة تضمنـت الكثير من الخوف والقليل مـن تقاليد العمل الجمعـي. لم يعد لدى الاجيال العراقيـة الجديدة ذلك الارتياب من السـلطة فهي أجيال لم ترَ حكم البعـث أو الحصار أو حربي الخليج الاولـى والثانية، وكانت لحظة تشـرين الاول قفزاً لإشـهار الانقطاع عـن عُقَـدِ الماضـي واسـتعادة الثقـة الجمعيـة وأشـكال التضامـن الحضري الجديدة.

وأظهرت الاحتجاجـات أن الجمهور العراقي وبعد تجاربه المريرة تـواق لرابطة جديدة، عمادها المواطنة لتجاوز أشـكال التضامن ما قبل الدولـة القائمة على الدين والطائفة والعشـيرة، والتي اسـتغلتها أحزاب السـلطة لزيادة مشـروعيتها، وترسـيخ منطق المكونات بـدلاً من منطق المواطنـة بعـد 2003م، لا سـيما أن «التدخل الامريكي فـي العراق عام 2003م، هـو أحـد العوامل التـي فاقمت التناقضـات الموروثـة في بناء الدولـة والأمـة فـي العراق، والتـي أدت الى فشـل صياغة هويـة وطنية عراقية جامعة»[1].

وعلـى الرغـم مـن أن الاحتجاجـات اندلعـت فـي المحافظات الشـيعية، إلا أنهـا لـم تكن تعبيـراً طائفيـاً بقدر تعبيرها عن السـخط العـام العابـر للطوائـف والقوميات بوجـه النظام السياسـي. فيمكن مشـاهدة الشـعور العام بضرورة تجـاوز المعادلـة الاثنوطائفية التي حكمت العملية السياسية ضمن الشعارات المرفوعة ضد الأحزاب السياسـية المختلفـة. وعلـى سـبيل المثـال لا الحصر، فقـد أجري اسـتطلاع للرأي في مناطق سـكانية مختلفة من بغـداد أيد فيه 96 %

1 – محمد جبريل، « موجز تاريخي لصناعة الهوية الوطنية في العراق»، منشور في موقع حفريات على الرابط: https://www.hafryat.com

من «**غير**» المتظاهرين، المظاهرات رغم عدم اشتراكهم فيها، بينما أشار 69 % منهم الى أن سبب تأييدهم للمظاهرات هي اتفاقهم مع أغلب مطالبها[1].

وتعامل المحتجون في المناطق الشيعية مع فكرة التشيع على أنها حالة ثقافية وليست رابطة سياسية ضمن بنية سياسية طائفية. فقد شاركت المواكب الحسينية في تقديم الخدمات للمحتجين في مختلف محافظات العراق المنتفضة، في حين استعار المحتجون الإنشاد الحسيني وطريقة مواكب الزيارة في التعبير عن سخطها ضد النظام السياسي، من دون أن يكون ذلك مدعاة لاعتبار الاحتجاجات شيعية بالضرورة. فضرورات الاصلاح واستعادة الدولة، هي ضرورات عابرة للحدود الطائفية والإثنية، مع وجود شعور عام بالتفهم من عدم مشاركة المحافظات السنية في الاحتجاجات بسبب وضعها الامني، والمحافظات الكردية بسبب وضعها السياسي، رغم تسجيل تضامن شعبي عام من هذه المناطق في مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد يزيد بعض المراقبين من التفاؤل أن المحتجين أرادوا وضع أسس لعقد اجتماعي جديد مع الدولة قائم على عناصر المواطنة المتساوية والحقوق المدنية الأساسية والضمانات الاجتماعية والهيبة الوطنية وسلطة القانون، دونما توسطات حزبية أو عقائدية. فإعادة بناء الوطنية العراقية بات ينبع من مطالب المواطن الفرد غير المسيس دونما حاجة لأن يستعير وطنيته من فكر حزبي أو لاهوت سياسي أو مشروع

1 – استطلاع للرأي اجراه مركز رواق للسياسات العامة تحت عنوان: «استطلاع آراء غير المشاركين في احتجاجات تشرين (مستوى الرضا، وواقع التأييد)»، على الرابط: https://rewaqbaghdad.org.

ايديولوجي. وبتعبير محدد على ألسنتهم: «نريد استرجاع الوطن... نريد إسقاط الأحزاب»[1].

وبهذا المنطق فقد حققت الاحتجاجات خروجاً عن السائد والمألوف في تبعية الجمهور للساسة ورجال الدين والنخب التقليدية. فتجاوز خطوط القداسة والخوف من المكانة الرمزية للقادة، واستعادة الشعور بالتضامن والهوية الوطنية الجامعة، كانت من أبرز النتائج التي حققتها هذه المظاهرات.

وشكلت الاحتجاجات انفصالاً جوهرياً للجمهور عن الطبقة السياسية، وفتحت الخيارات بمدياتها في المستقبل. فاستعادة فكرة الشعب بعدما فتّتت الى مكونات، وإثبات أن الانتخابات بصيغتها الموجهة ليست تعبيراً عن الديموقراطية، وإسقاط القناع القدسي للرموز التي شُيدت دولة بعد 2003 على أركانها، وتقديم نموذج بديل ثالث لبناء الهوية قائمة على المواطنة الحاضنة للتنوع بدلاً من الهوية القائمة على القومية أو الإسلام السياسي، كل ذلك كان من ضمن منجزات الاحتجاجات ما بعد الأول من تشرين الاول الماضي[2].

وقد يقود كل ما ذكر آنفاً الى التخمين بانبعاث المجتمع المدني العراقي من جديد، ضمن «اشكال من الفعل والاحتجاج القائمة على رفض الطائفية وعبر تراكم مجموعة واسعة من المبادرات الاجتماعية والسياسية[3].

---

1 – فارس كمال نظمي، «ثورة تشرين العراقية: القيادة الغائبة والثورة المضادة»، منشور في جريدة المدى على الرابط: https://almadapaper.net.

2 – سعد سلوم، «نقاط أساسيّة عن الحَراك الاحتجاجيِّ في لبنان والعراق»، منشور في موقع تعددية على الرابط: https://taadudiya.com.

3 – Zahra ali, «Protest movements in Iraq in the age of a new civil society», LSE, https://blogs.lse.ac.uk/crp/2019/10/03/protest-movements-in-iraq-in-the-age-of-new-civil-society

ومـع الإغـراء الكبيـر الـذي تشـكله هـذه الفكـرة، إلا أنـه لا ينبغي نسـيان أن نواة الحركة الاحتجاجية هي شـباب قليلي التعليم من سـكنة الضواحي، وهم غير معنيين بعالم الأفكار المجردة بقدر خروجهم ضد «محتكري السلطة والمال». فمن الصعوبة تخيل أن هذه الاحتجاجات ستسـفر عن شروط تغييرية محددة تخص المجتمع، وهي أيضا شروط البديل للعملية السياسـية التي تهيمن عليها أحزاب وتيارات محددة منذ 2003م. وتتمثـل هذه الشـروط بانبثاق قيادة، وبرنامج، وتنظيم راسـخ، بديـل للقـوى السياسـية المتحكمة بالسـلطة والمـال. وهذه الشـروط الثلاثـة مرهونة بتراكم الأفكار بـل وتطورها إلى ايديولوجيا تدعم فكرة المواطنـة بين الجمهور، وهي لا يبدو قابلـة للتحقق في المدى القصير على الاقل.

ورغم كل ذلك أسـفرت الاحتجاجات مرحلياً -وحتى الآن-، عن استقالة الحكومة وإعادة تشـكيل مفوضية الانتخابات، وإيقاف التعيين في الدرجات الخاصة العليا على ذات الأسـس، وأيضاً التصويت على قانـون جديـد للانتخابـات، فيمـا يجـري البحث فـي إجـراء تعديلات دسـتورية، تسـفر عن تغيير جوهري في النظام السياسي. وتعيد كل هذه النتائج المتميزة للاحتجاجات سؤالاً في صلاحية إطلاق «الثورة» على ما جرى، إذ سـتكون الايام المقبلة كفيلة بالإجابة عليه، فالأمر مشروط بتحقيـق التغييـر الجـذري بعدمـا كان إصـلاح النظام لا إسـقاطه مطلبا للمحتجين.

قرار وزارة التعليم
مرفوض بأمر الطلاب
مستمرين بالاضراب
لا للمتحزب
- لا نريد المتحزب
رشح الاحزاب مرفوض

وَالِدِي لِلعِراقِ

تحطمي برموز الثقافة والفن
في ساحة الاحتجاج

في الأول من تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٩ اندلع حراكٌ احتجاجي فريد من نوعه في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، ليعود ويتجدد في ٢٥ تشرين الأول والأسابيع التي أعقبته، بما جعله الحراك الأكثر شمولاً وعمقاً وقدرة على المطاولة وتنويع الأساليب من بين كل الحركات الاجتماعية التي شهدها العراق خلال قرن من الزمن.
فقد امتلأ الفضاء العام في بغداد ومحافظات الفرات الأوسط والجنوب بمئات الآلاف من المواطنين المحتجين الباحثين عن عصر سياسي جديد لاستعادة الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، يكون بديلاً عن الحقبة المأساوية التي أعقبت ٢٠٠٣. وقد جوبه هذا المد الاحتجاجي الباحث عن التغيير السياسي الشامل بقمع الأجهزة الأمنية الرسمية وغير الرسمية، وتجسّدَ ذلك في عمليات القنص والخطف والاغتيال والترويع والشيطنة ضد المتظاهرين والناشطين والإعلاميين في محاولة لإخماد الزخم الاحتجاجي أو التقليل من الوعي الشعبي المعارض الذي بات يشكّل العلامة الفارقة لفئات أساسية من الجمهور العراقي.

يسعى الكتاب الحالي إلى تقديم خمس مقاربات متعددة الاختصاصات لهذه الحدث السياسي الشاسع والمفصلي في تاريخ العراق وتطوره السياسي. فالباحثون المشاركون فيه هم أكاديميون عراقيون بارزون في حقولهم، يتوزعون بين اختصاصات أكاديمية متنوعة، بضمنها الاقتصاد السياسي، والعلوم السياسية، والاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي، والدراسات الثقافية. وقد سعى كلٌ منهم طبقاً لمنظومته المفاهيمية، إلى مقاربة الحراك التشريني بما يجعله قابلاً للتفكيك والاستيعاب والفهم والتفسير، لدى القاريء المختص والعادي على حد سواء.
إنها محاولة رائدة لتقديم أول إصدار علمي جماعي عراقي يسعى إلى تسليط شعاع فكري متعدد المستويات لكشف الأبعاد البنيوية العميقة المتعددة لهذا الحراك المجتمعي المفعم بالآمال والمكتظ بالآلام معاً، في لحظة عراقية لعلها الأهم والأكثر حسماً في تحديد المسارات القادمة لبلاد ما بين النهرين.

لوحة الغلاف : للفنان تحسين الزيدي